



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة زيان عاشور – الجلفة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق



دور الوساطة والمفاوضات في حل النزاعات الدولية

النزاع الاذري الارميني انموذج

إشراف الأستاذ:

* بن غربي ميلود

إعداد الطالبين :

• عميرات مصطفى

• زناتي العيد

لجنة المناقشة

بلعاب بلقاسم رئيسا

بن غربي ميلود مشرفا و مقرا

عبد الوهاب محمد ممتحنا

أ / د

أ / د

أ / د

السنة الجامعية 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة البقرة

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

سورة البقرة

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

بسم الله الرحمان الرحيم

إلى كل من أنار درب النجاح أمامي

إلى من كان و سيبقى سندي ما حييت

إلى من منحني ثقته الكاملة

إلّمن بحزمه تارة و عطفه تارة أوصلني إلى بر النجاح

إلى من أهداني من طيب قلبه قلادة

إلى أستاذي الأول ، لا تتغيب عني فالشمس بعدك لا تفيء أبي الحنون

إلى أمي الغالية

إلى من أوقدوا أنفسهم كشموع لينيرو دربي أساتذتي الأكارم إلى كل من رافقني طوال المشوار أصدقاء
الأعزاء دون استثناء

إلى كل من تابعني في السر و العلانية ، عن بعد و كتب من أجل أن أنجح في المسيرة و أغدوا في الطليعة

إلى كل أهل العلم و خاصته أينما كانوا و كيف ما كانوا

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد كله ولك الشكر كله على أن وفّقتني إلى هذه المحطات
التي ما كنت لأصل لها لولا توفيق منك وعزم وصبر على إنجاز هذا العمل
فلك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى
ومن باب من لا يشكر الناس لا يشكر الله أ نتقدم بجزيل الشكر و التقدير لأستاذي
الدكتور

على إشرافه المتميز ودعمه المتواصل و نصائحه القيّمة، تقديرا لجهده المبذول
ولما أولاني به من حسن المعاملة و التوجيه والعون، فله جميل الشكر أعجز عن
الوفاء به.

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من أمدني بيد العون لإنجاز هذا
العمل

ولو بالكلمة الطيبة والدّعاء.

شكرا جزيلا من الصميم

مقدمة

مقدمة

تُعتبر الوساطة والمفاوضات من الأدوات الأساسية التي تُستخدم في حل النزاعات الدولية، حيث تسهم في تحقيق السلام والاستقرار بين الدول، وتُعد أداة فعّالة لتجنب التصعيد العسكري وما يترتب عليه من كوارث إنسانية واقتصادية.

تلعب هذه العمليات دورًا محوريًا في تقليل حدة التوترات وتيسير الحوار بين الأطراف المتنازعة، مما يساعد على الوصول إلى حلول سلمية تُرضي جميع الأطراف، بما يضمن احترام المصالح المتبادلة والتعامل مع القضايا الشائكة بطريقة مرنة وبناءة.

فالوساطة، على سبيل المثال، تتطلب وجود طرف ثالث محايد يتمتع بالمصداقية والقدرة على بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، كما يسعى هذا الطرف إلى تقريب وجهات النظر وتقديم مقترحات عملية تلبي الاحتياجات المختلفة دون أن تكون منحازة لأي من الأطراف.

أما المفاوضات، فهي عملية ديناميكية تُتيح للأطراف المتنازعة فرصة للتعبير عن مطالبهم ومخاوفهم بشكل مباشر، مما يمكّن من تحديد نقاط الخلاف والتفاهم على حلول وسط. تتسم المفاوضات الناجحة بالتركيز على المصلحة المشتركة وتجنب التركيز على المكاسب الآنية التي قد تؤدي إلى تفاقم النزاع على المدى الطويل، كما توفر هذه الآلية إطارًا لخلق بيئة تفاعلية تمكّن الأطراف من العمل المشترك لإيجاد حلول مستدامة.

يمكن إغفال أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية والإقليمية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، في تعزيز هذه الآليات من خلال توفير الموارد والخبرات وضمان الالتزام بالقوانين الدولية، كما تبرز أهمية الدبلوماسية الوقائية في تمهيد الطريق أمام الوساطة والمفاوضات عبر بناء علاقات طويلة الأمد بين الدول وتعزيز قنوات الاتصال حتى في أوقات الأزمات.

تمثل الوساطة والمفاوضات أدوات متكاملة لإدارة النزاعات الدولية وحلها، وهي ليست فقط وسائل لتحقيق سلام مؤقت، بل تُعتبر ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الدائم والتنمية المستدامة في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات.

و يُعتبر النزاع الأذربيجاني الأرمني، الذي اندلع حول إقليم ناغورنو كاراباخ، مثالًا بارزًا على كيفية تأثير الوساطة والمفاوضات في حل النزاعات الدولية، فمنذ بداية النزاع في أوائل التسعينيات، تدخلت عدة دول ومنظمات دولية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، لتسهيل المفاوضات بين الطرفين.

لذا جاءت دراستنا موسومة ب : دور الوساطة والمفاوضات في حل النزاعات الدولية النزاع الاذري الارمني انموذج .

أهمية الموضوع:

تُعد الوساطة والمفاوضات أدوات رئيسية لحل النزاعات الدولية، حيث تُسهم في تقليل التوترات ومنع التصعيد العسكري. النزاع الأذري الأرمني يُعد من أبرز الأمثلة التي تتجلى فيها أهمية الوساطة، كونه نزاعًا مستمرًا منذ عقود حول منطقة ناغورنو كاراباخ، مما جعله نموذجًا غنيًا لدراسة تأثير الأدوات الدبلوماسية على تحقيق السلام الدائم.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الوساطة والمفاوضات في إدارة النزاعات الدولية، مع التركيز على النزاع الأذري الأرمني. تسعى الدراسة لفهم كيفية تطبيق هذه الآليات، ودراسة مدى فعاليتها في تحقيق تسوية مستدامة، بالإضافة إلى استكشاف التحديات التي تواجهها.

الإشكالية:

كيف يمكن للوساطة والمفاوضات أن تسهم في حل النزاعات الدولية المعقدة، مثل النزاع الأذري الأرمني؟ وما هي العوامل التي تؤثر على نجاح هذه العمليات أو تعيقها؟

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

الاهتمام الشخصي بمجال العلاقات الدولية وأدوات حل النزاعات.

الرغبة في المساهمة بفهم أعمق لهذا النزاع من خلال دراسة علمية دقيقة.

أسباب موضوعية:

استمرار النزاع الأذري الأرمني وتأثيره على الاستقرار الإقليمي والدولي.

الحاجة لفهم العوامل التي تعزز نجاح الوساطة والمفاوضات في هذا السياق، لتطبيقها على نزاعات أخرى.

المنهج المتبع:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعراض الأدبيات المتوفرة حول الوساطة الدولية وتحليل أمثلة من محاولات التفاوض في النزاع الأذري الأرمني.

خطة الدراسة:

وللإجابة عن الإشكاليات التي تثيرها الدراسة تم الاعتماد على خطة مكونة من فصلين:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للوساطة

الفصل الثاني: الوساطة كإطار لحل النزاع الأذري الأرمني

و ختمنا دراستنا بخاتمة بها نتائج و توصيات .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للوساطة و المفاوضات

تمهيد

تُعَدّ الوساطة والمفاوضات من الأدوات الأساسية في حل النزاعات وتحقيق التوافق بين الأطراف المتنازعة، سواء في المجالات القانونية أو الاقتصادية أو السياسية، وقد أصبح لهذين المفهومين دورٌ متزايد في تعزيز السلم الاجتماعي وتحقيق المصالح المشتركة بطريقة ودية بعيداً عن التصعيد والصدام.

فالوساطة تعتمد على طرف محايد يسعى لتقريب وجهات النظر، في حين تهدف المفاوضات إلى تحقيق اتفاق مُرضٍ لجميع الأطراف من خلال الحوار والتفاعل المباشر. إن فهم الإطار المفاهيمي لهذين المصطلحين يُساهم في توضيح أسسهما، مبادئهما، وأهميتهما في حل النزاعات بفعالية.

لذا ظهرت الحاجة لتعريف الوساطة و المفاوضات و سنفصلها في هذا الفصل و ذلك من خلال مبحثين :

المبحث الأول: التأسيس النظري للوساطة

المبحث الثاني: التأسيس النظري للمفاوضات

المبحث الأول: التأصيل النظري للوساطة

المطلب الأول: تعريف الوساطة وأهدافها

أ- الوساطة في اللغة

تشير الوساطة في اللغة إلى الجذر "وسط"، والذي يحمل معنى التواجد بين طرفين، كقولنا "جلست وسط القوم"، أو "في وسط رأسه دهن". يتضح أن المعنى يظل ثابتاً سواء في حالة الحركة أو السكون. وقد استُخدمت هذه الكلمة في الحديث عن التوازن، كما في قول الحسن: "خير الأمور أوسطها"، وهو تعبير يعكس مفهوم الوسط كحالة من الاعتدال بين طرفين متضادين، مثل السخاء الذي يقع بين البخل والتبذير، والشجاعة التي تتوسط بين الجبن والتهور. وفي القرآن الكريم، ورد ذكر الوسط في قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾¹، بمعنى العدل والاعتدال. وهكذا، يتضح أن مفهوم الوسط يعبر عن الموقع المتوازن بين الطرفين².

ب- الوساطة اصطلاحاً

يتعدد مفهوم الوساطة في الاصطلاح بتعدد المجالات والنشاطات التي تنظم من أجلها. ومع ذلك، يتفق العديد من التعريفات على أن الوساطة هي وسيلة بديلة لحل النزاعات، تعتمد على تدخل طرف ثالث محايد لمساعدة الأطراف المتنازعة على التوصل إلى حل ودي ومقبول بينهم.

في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، تُعرّف الوساطة بأنها وسيلة اختيارية لتسوية النزاعات بطريقة ودية، حيث يقوم طرف ثالث محايد بدور الوسيط لتسهيل الحوار بين الأطراف، مما يساعدهم على التوصل إلى حلول مقترحة بعد مراجعة طلباتهم وادعاءاتهم³.

أما في اللغة القانونية، فإن الوساطة تُفهم كفكرة قانونية محددة تُعرف بأنها عمل يقوم به طرف خارجي لمساعدة الأطراف على إيجاد حلول تسوية لنزاعاتهم، دون أن تكون للوسيط سلطة ملزمة.

ج- تعريفات الوساطة في الفقه والقانون

رغم غياب تعريف موحد للوساطة، إلا أن الفقه قدم مجموعة من التعريفات التي تتقارب في مضمونها، من أبرز هذه التعريفات:

عرفها البعض بأنها لجوء الأطراف إلى شخص محايد يساعدهم في إزالة سوء التفاهم، والوصول إلى تسوية ودية توفر الوقت والجهد مقارنة باللجوء إلى القضاء أو التحكيم.

¹ البقرة الآية 143

² ابن منظور ، لسان العرب ، 2016

³ خروبي نسرين ، الوساطة كطريق بديل لحل النزاعات ، مذكرة ماستر ، جامعة قلمة ، 2018

يشير تعريف آخر إلى أنها تدخل غير ملزم يقوم به طرف ثالث محايد، يُمكن الأطراف من التفاوض والتوصل إلى تسوية للنزاع القائم بينهم.¹

يعرفها الاتحاد الأوروبي بأنها عملية منظمة يلجأ إليها طرفان أو أكثر بمساعدة وسيط لتسوية نزاع قائم بينهما، بغض النظر عن التسمية المستخدمة لهذه العملية

أهمية الوساطة عبر التاريخ

تُعد الوساطة من الوسائل القديمة لحل النزاعات، حيث ظهرت في الحضارات القديمة مثل الحضارة اليونانية والإسلامية، التي كانت تركز على إيجاد حلول تعكس المصالح المشتركة للفرد والمجتمع. ومع تزايد النزاعات القضائية في العصر الحديث، أصبحت الوساطة وسيلة فعالة لتخفيف العبء على النظام القضائي وتحقيق العدالة بطريقة أكثر كفاءة²

الوساطة القانونية

الوساطة في القانون المدني تُعرف بأنها وسيلة لحل النزاعات من خلال تدخل طرف ثالث محايد ومستقل، يهدف إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف من خلال اقتراح حلول عملية ومنطقية. ومع ذلك، لا يتمتع الوسيط بصلاحيّة إلزام الأطراف بأي قرار، مما يجعل التسوية معتمدة بالكامل على رضا الأطراف المتنازعة³.

في رأي آخر، تُعد الوساطة عملية ودية يتمكن فيها الأطراف من تحقيق العدالة بأنفسهم بمساعدة طرف ثالث، الذي يعمل كوسيط لتوجيه الحوار وتعزيز التواصل بينهم

الوساطة كآلية للتفاوض

تُعتبر الوساطة تقنية تُستخدم لتسهيل المفاوضات بين الأطراف. تعتمد هذه العملية على وجود وسيط محايد يمتلك مهارات الحوار والإقناع، مما يمكنه من بناء بيئة من الثقة تساعد الأطراف على التوصل إلى حلول ترضي جميع الأطراف⁴.

¹ Buhring-Uhle, C. (2006). Arbitration and Mediation in International Business. Kluwer Law International, Second Edition, London, UK, 2006

² يعقوب فايزي، نظام الوساطة القضائية. أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قلمة 8 مايو 1945، الجزائر، 2016

³ عروي عبد الكريم، الطرق البديلة في حل المنازعات القضائية والصلح، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجزائر، 2012

⁴ Nougéin, H. J., Reinhard, Y., Ancel, O., Riveira, M. C., Boyer, A., & Genin, P. (2004). Guide Pratique de L'arbitrage et de la Mediation Commerciale. Paris, Litec, 2004

الوساطة كنظام قانوني

الوساطة تُعرَّف أيضاً كنظام قانوني يعتمد على اختيار الأطراف لشخص محايد يساعدهم في حل النزاع بموجب اتفاق متبادل. يتميز هذا النظام بالمرونة حيث يمكن للأطراف تحديد شروط الوساطة ومداها بناءً على رغباتهم واحتياجاتهم، بشرط أن يكون ذلك ضمن الإطار القانوني المسموح به.

أنواع الوساطة: تصنيف وتحليل

بعد أن تناولنا تعريف الوساطة لغة واصطلاحاً وفقهاً، سنتطرق في هذا الجزء إلى أنواع الوساطة المختلفة، وذلك على النحو التالي:

الوساطة المؤسسية:

هي الوساطة التي تقوم بها مراكز دائمة، بوصفها مؤسسات وساطة، وفقاً للقواعد والإجراءات المحددة في نظامها الأساسي، وبواسطة هيئة وساطة يتم اختيارها غالباً من قوائم الوسطاء بمركز المؤسسة. توصف مؤسسات الوساطة بالتخصص لأن الوساطة هي وظيفة هامة لها، كما توصف بالديمومة لأنها لا تقف عند عملية وساطة بعينها، بل إنها قائمة بصفة مستمرة لتلقي ما يعهد إليها من عمليات الوساطة. ومن أمثلة ذلك: المركز العربي للوساطة والتحكيم في الملكية الفكرية بالأردن¹

الوساطة الاستشارية:

وهي التي يطلب فيها أطراف النزاع من محام أو خبير استشارته أولاً في موضوع النزاع، ثم يطلبون منه بعد ذلك تدخله كوسيط لحل النزاع. ومنها ما يلي:

الوساطة الخاصة: (Ad hoc Mediation) تُعد الوساطة الخاصة أو الحرة الصورة التقليدية للوساطة، حيث يقوم أطراف النزاع بأنفسهم بتنظيم عملية الوساطة منذ بدايتها وحتى نهايتها². فهم يتولون إبرام اتفاق الوساطة قبل نشوء النزاع أو بعده، كما أنهم يختارون الوسيط أو أعضاء هيئة الوساطة، ويحددون المهل والمواعيد، ويحددون مكان انعقادها واللغة المتبعة فيه، والقواعد الإجرائية التي سيتم تطبيقها، والآلية التي سيتم بها تنفيذ قرار التسوية إن تم التوصل إليه.

الوساطة المؤسسية أو المنظمة: (Institutional Mediation) الوساطة المؤسسية أو المنظمة هي التي انتشرت وظهرت نتيجة لظهور مراكز وهيئات التحكيم والوساطة المختلفة، والتي تمارس الوساطة على كافة المستويات، سواء على المستوى الدولي أو المستوى الداخلي

¹ البتانوني، خيرى عبد الفتاح السيد، الوساطة كوسيلة بديلة لفض المنازعات المدنية والتجارية، الإسكندرية، 2008، ص 34-35

² Buchman, B. L, Mediation. Paper presented at Cairo Mediation International Centre for by Cairo Regional

3 Conference Organized by Commercial Arbitration 21-22 October 2001 , p

ومن خلال هذا النوع يلجأ الأطراف إلى مركز أو مؤسسة دائمة للتحكيم والوساطة للاستفادة مما تقدمه هذه الهيئات من تسهيلات وخدمات لإجراء الوساطة تحت رعايتها، والغالب في منازعات التجارة الدولية أن يتم اللجوء إلى الوساطة المؤسسية لما تحققه من مزايا. ومن أمثلة المراكز التي تقدم خدمات الوساطة: الجمعية الأمريكية للتحكيم (AAA)، غرفة التجارة الدولية بباريس (ICC)، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي (CRCICA)، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) محكمة التحكيم الرياضية (TAS)، معهد التحكيم بغرفة التجارة بالسويد (SCC)، مركز هونج كونج للتحكيم الدولي (HKIAC)، مركز كوالالمبور الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي (KLRC).

الوساطة المتبوعة بالتحكيم (Mediation-Arbitration): نوع آخر من الوساطة وهو الوساطة المتبوعة بالتحكيم، أو ما يعرف اختصاراً بشرط (Med-Arb)، ومن خلالها يتفق الطرفان على قيام الوسيط بمهمة التحكيم إذا فشلت مهمته في الوساطة، فيتفق الطرفان على أن نفس الشخص الذي يتدخل بينهم لمساعدتهما في التوصل إلى تسوية للنزاع يقوم في البداية بعمل الوسيط، فإذا فشل في مهمة الوساطة تحول إلى محكم يفصل في النزاع¹ فالوسيط هنا يساعد الأطراف على التوصل إلى تسوية ودية مقبولة، فيعمل على تقريب وجهات النظر المتعارضة ويقترح حلولاً للنزاع، فإن فشل في التوصل بالأطراف إلى تسوية للنزاع فإنه يفصل في هذا النزاع كمحكم، ويتمتع الوسيط حينئذ بسلطة إلزامية تؤول إليه بمجرد فشل عملية الوساطة، ويكون حكمه له صفة الإلزامية، يتعين على الأطراف قبوله. واستخدم شرط (Med-Arb) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1970 لتسوية المنازعات التجارية ومنازعات العمل ومع ذلك فقد اعتبر البعض أن شرط (Med-Arb) يشكل عائقاً أمام حرية الأطراف في التفاوض وذلك خشية أن الأدلة والمقترحات التي يدلون بها أثناء إجراءات الوساطة يتم استخدامها أثناء عملية التحكيم، مما يترتب عليه أن كل طرف سيكون حذراً وأقل حماساً من أن يقوم بتقديم عرض أو اقتراح من أجل تسوية النزاع ورغم ذلك فلا أحد ينكر مزايا هذا النوع من الوساطة، وسنتعرض له تفصيلاً عند تعرضنا للقرارات المنهية للوساطة. واقترحت هيئة التحكيم الأمريكية صورة خاصة لشرط (MED-ARB) وأطلقت عليه اسم Last Offer Arbitration ووفقاً لهذا الأخير يقوم الوسيط بمساعدة الأطراف على التوصل إلى تسوية، فإن فشل تحول إلى محكم يفصل في النزاع بحكم نهائي، ولكن الحكم الصادر منه لا يكون من ابتكاره ولكن من الحلول والمقترحات التي أبداه أثناء مرحلة الوساطة

وساطة العرض الأخير (The Last Offer): حيث تتم عملية الوساطة وينحصر دور الطرفين في الاختيار بين عرضين يقدمهما الوسيط²

¹ البتانوني، نفس المرجع السابق، ص 27
² أبو الخير، نفس المرجع السابق، ص 351 .

الوساطة الدولية: تكون الوساطة دولية إذا اتصل جميع عناصرها أو أغلبها بأكثر من دولة أو توزعت بين عدة دول أخرى، وعادة ما تكون سياسية أو متعلقة بعقد دولي محله تحريك الأموال والسلع والخدمات عبر حدود الدول¹

الوساطة القضائية: وهي الوساطة المعمول بها في النظم الأنجلوسكسونية حيث تقوم المحاكم قبل الفصل في النزاع بعرض اقتراح على الأطراف باللجوء بداية إلى الوساطة، وذلك كما هو معروف باسم Summary Jury Trial حيث يقوم المحلف المدني قبل الجلسة بشرح مختصر للأطراف عن الموقف في الدعوى، ويتوصل معهم إلى إصدار حكم في شكل رأي يكون بمثابة الأساس الذي تقوم عليه المفاوضات في الوساطة .

وتتم الوساطة القضائية بواسطة القاضي نفسه أو بناء على طلبه ، مثال ذلك قضاة الصلح والبداية في الأردن، حيث يتم اختيارهم من رئيس محكمة البداية، ويتم تكليفهم للقيام بهذه المهمة، ويطلق عليهم مصطلح قضاة الوساطة²

كما أوجب المشرع الجزائري على القاضي عرض الوساطة على الأطراف ، وأجاز قانون المرافعات الفرنسي الجديد للقاضي الذي رفع إليه النزاع، بعد موافقة طرفي النزاع، أن يعين شخصاً ثالثاً من الغير ليقوم بالوساطة .

وتأمر المحكمة بوقف الخصومة لتسمح للأطراف باللجوء إلى الوساطة وانتظار نتائجها³، ويتمتع القاضي بجميع سلطاته أثناء الوساطة، فله أن يراقب سيرها، وله اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل مهمة الوسيط، كما أن له اتخاذ أي تدابير يراها ضرورية، وأخيراً فإنه يحق للقاضي إنهاء الوساطة في أي وقت، بناء على طلبه أو طلب الخصوم⁴ .

الوساطة الجنائية: تعتبر الوساطة الجنائية طريقة من طرق إنهاء الدعوى الجنائية ووسيلة مستحدثة أفرزتها السياسة الجنائية المعاصرة لمعالجة الزيادة المستمرة في القضايا الجنائية ومحاولة التوصل إلى اتفاق حول كيفية قيام الجاني بإصلاح الأضرار التي لحقت بالمجني عليه من جراء جريمته دون أن يتكبد في ذلك مشاق التقاضي وطول إجراءاته، وتكون عادة قبل تحريك الدعوى العمومية.

الوساطة الإلكترونية: وسيلة اختيارية لفض المنازعات باستعمال وسائل الاتصالات الإلكترونية منذ الاتفاق على الوساطة مروراً بإجراءات عملية الوساطة وانتهاءً بصدور توصية الوسيط، ففي العصر الحديث أصبح من الممكن إبرام العقود والصفقات عبر الشبكة العنكبوتية من خلال إمكانية

¹ البتانوني، نفس المرجع السابق، ص 38

² المادة (2/1) من قانون الوساطة الأردني رقم 12 لسنة 2006

³ البتانوني، نفس المرجع السابق، ص 38

⁴ الصدوق خيرة، الوساطة القضائية في التشريع الجزائري. دفاثر السياسة والقانون، العدد الرابع، 2011، ص 108

استعمال الوسائل الإلكترونية في الوساطة بشرط وجود اتفاق بين طرفي العلاقة القانونية يسمح باستعمال الوسائل فيما بينهما واعتراف تشريعي بذلك¹

أهمية الوساطة في تسوية المنازعات:

تتجاوز الوساطة مفهوم العدالة التقليدي المعتمد على القضاء الرسمي، وتهدف إلى تحقيق عدالة خاصة تستند إلى أسس مختلفة. فهي تسهم بشكل كبير في سرعة اقتضاء الحقوق، وتمكين الأطراف من الوصول إلى نقاط التقاء تحقق رغباتهم وتلبي طموحاتهم، وهو ما يميزها عن مسار الخصومة في الهيئات القضائية أو هيئات التحكيم²

كما أنها تلبي حاجة التجارة الدولية المتنامية، والتي تتسم بتشابك المعاملات وتضخمها بشكل كبير، وما تثيره من منازعات ذات طبيعة خاصة تتطلب وسائل غير تقليدية في حلها³

وعلى هذا النحو، لا تمثل الوساطة بديلاً تاماً عن قضاء الدولة، فهي لا تلغيه ولا تنفيه، إذ يظل قضاء الدولة هو الأصل دائماً في الفصل في المنازعات، ويتعين اللجوء إليه إذا لم يتفق الخصوم على حل ينهي نزاعهم. وتستند الوساطة إلى مبدأ ضرورة تقريب العدالة من المتقاضين، والمقصود بتقريب العدالة ليس مجرد تقريبها من حيث المكان دون الزمان أو النفقات والإجراءات، إنما المقصود تقريبها من حيث المكان والزمان والنفقات والإجراءات⁴

وتعد الوساطة أيضاً وسيلة لتفادي المنازعة قبل حدوثها، فهي وسيلة علاجية لفض المنازعات قبل نشأتها، بل أنها تعمل على تفادي قيام ونشأة تلك المنازعات ومنع تفاقمها، وهو ما لم تصبو إليه بعد عدالة الدولة.

وتخدم الوساطة كذلك المصلحة العامة والخاصة. فبالنسبة للمصلحة العامة، فهي تعمل على تخفيف العبء عن كاهل القضاء من خلال العمل على تخفيف الضغوط على القضاء في المنازعات التي تنشأ بين الأشخاص، وتنتهي كثيراً من المنازعات قبل عرضها على القضاء⁵

كما تختصر إجراءات التقاضي بين الأفراد على أقل تقدير، مما يعود بالنفع على السلطة القضائية، ويعمل على تقليل عدد الدعاوى على المحاكم خاصة في ظل التزايد المطرد في عدد القضايا بين الأفراد، كما تتمثل أهمية الوساطة في كونها تعمل على قطع الخصومات وإزالة المثالب بين أفراد المجتمع، وفي ذلك من النفع ما لا يخفى.

¹ مخلوف أحمد، نفس المرجع السابق ص 20

² البتانوني، نفس المرجع السابق، ص ص 50-51

³ أحمد إبراهيم إبراهيم، مجلة المحاماة، العدد الأول، ص 561.

⁴ عرفة، محمد عبد الحميد. "الوساطة الجنائية في دفع مستقبل العدالة الجنائية إلى الأمام: دراسة تحليلية مقارنة" مجلة القانون - جامعة الإسكندرية، المجلد 1، العدد 1، 2024، ص ص 469-569.

⁵ أطوف محمد، الوساطة الاتفاقية في القانون رقم 05-08، مجلة الحقوق المغربية، العدد الثالث، 2013، ص 151.

أما بالنسبة للمصلحة الخاصة، فالوساطة تخدم المصلحة الخاصة للأفراد، والتي تتمثل في الانتهاء من الخصومة بطريق سهل وميسر، بدلاً من سلوك طريق القضاء العادي البطيء المليء بالصعاب كما أنها تعمل على عدم إرهاب المتقاضين، وضمان تحقيق مصالحهم على نحو آمن وسريع، بإيجاد نوع من العدالة الخاصة بعيداً عن ولاية القضاء العادي الذي يغلب تطبيق النص على روح العدالة، والوساطة لا تضر عند فشلها بحق أي طرف في إبداء أوجه دفاعية أمام القضاء أو التحكيم، فيجوز لكل طرف أن يتمسك قبل الآخر بالمستندات، أو الحجج، أو الطلبات التي أبدت أمام الوسيط، كما لا يجوز للوسيط أن يكون أحد شهود الدعوى، أو محامياً عن أحد الطرفين¹

وتعد الوساطة كذلك وسيلة لزيادة الترابط الدولي وارتفاع مستوى الأعمال التجارية الدولية، من خلال مجابقتها لتحديات السوق العالمية، وتطوير المنافسة، وإفراز الحلول غير التقليدية، وتشجيع التجارة بين الدول والأفراد التابعين لدول مختلفة.

وذلك نظراً لعدم وجود قواعد قانونية موحدة تخضع لها تلك العلاقات من جهة، ومن جهة أخرى عدم وجود جهة قضائية واحدة تختص بالفصل في المنازعات الناشئة عن التعامل التجاري الدولي

لذا فاللجوء إليها في ظل الانفتاح الدولي المذهل والتطور الحضاري الذي يسابق الزمان يعد ضرورة ثابتة من ضروريات ومستلزمات التجارة الدولية، كما أن الوساطة تجنب مشاكل التنازع الدولي للقوانين والعلم بالقوانين الأجنبية، موضوعية كانت أو إجرائية، بل وتتخطى قصور تلك القوانين وتعالج عدم كفايتها.

كما أن الأطراف والوسطاء يكون لديهم القدرة على حسم المنازعات التجارية الدولية عن طريق ابتداع حلول مستلهمة من واقع الحياة التجارية الدولية وما تزخر به من أعراف وعادات ومبادئ، فضلاً عن الطريقة المرنة التي يتعاملون بها، فهم يستطيعون تنحية القانون جانباً والحكم وفقاً لمبادئ العدالة والإنصاف، وهو ما يؤدي إلى التقدم والإبقاء على المجتمع التجاري الدولي وتدعيم قوته

وتعمل الوساطة كذلك على إصلاح الأضرار المتولدة عن الإخلال بالتعاقد، فهي ترمي إلى جبر الأضرار التي لحقت بأحد أطراف العلاقة التعاقدية من جراء التنفيذ أو التنفيذ على خلاف المتفق عليه، وهي تعمل على إيجاد نوع من التوازن أو التكافؤ بين الالتزامات فيلجأ الوسيط إلى استعمال هذه الخصوصية عندما يبدو له وجود إذعان من طرف إلى طرف آخر، أو عندما تطرأ ظروف معينة تجعل من تنفيذ الالتزام أمراً صعباً مما يترتب على الاستمرار التسبب في خسائر كبيرة للطرف المتضرر²

¹ فاقد عمر، التحكيم في النزاعات الدولية، مذكرة ماستر، مركز تيسميسيلت، تيسميسيلت، 2017، ص 14

² Citation (MLA Style):

فالوساطة إذن تعمل على تحقيق التوازن بين المصالح المتضاربة بطريقة منظمة وفعالة، وتتبع هذه القدرة من أسلوب عمل الوسيط فهو يصل في نهاية عمله إلى حلول تعبر عن رضا أطراف المنازعة، وتظهر في الجهود التي يبذلها في محاولة التقريب بين وجهات النظر المتباينة، وصولاً لتسوية نهائية¹ ، فالوسيط في بعض الأحيان - يلعب دوراً مهماً من خلال تهيئة الأطراف إلى تقبل إجراء نوع من التعديل على الالتزامات على العقد على نحو يقضي بتحقيق نوع من العدالة العقدية التي يفترض أن يقوم عليها تلك المعاملات² فحسم النزاع عن طريق الوساطة في هذه الحالة يتم بعد تراص وتشاور بين الأطراف المتنازعة الأمر الذي سيؤدي إلى تحقيق العدالة التي يرتضونها، والتي تتوافق في غالب الأحوال مع العدالة الواقعية التي لا يحققها حكم قضائي صادر لصالح أحد هذه الأطراف³

بيد أن النظام يفقد تلك الأهمية إذا باءت عملية الوساطة بالفشل، فلا يكون أمام الأطراف في هذه الحالة سوى اللجوء إلى التحكيم أو القضاء لتسوية المنازعات الناشئة عن العلاقة التعاقدية المبرمة بينهم.

وأخيراً فالوساطة تهدف إلى إيجاد حل وقائي تتفادى به وقوع نزاع أكبر من مجرد فض النزاع بعد وقوعه، وتهيئة مناخ التسوية دون اللجوء إلى التحكيم والتقاضي⁴

المطلب الثاني : شروط نجاح الوساطة وعوامل فشلها

يعترف ميثاق الأمم المتحدة بالوساطة باعتبارها وسيلة هامة للتسوية السلمية للنزاعات، وقد أثبتت فعاليتها كأداة لمعالجة النزاعات بين الدول وداخلها على حد سواء. وقد ساهم كتيب الأمم المتحدة بشأن التسوية السلمية للنزاعات بين الدول (1992) في تعزيز فهم الوساطة في المنازعات الدولية، ولا يزال يشكل مرجعاً مفيداً. وقد واصلت الجهات الفاعلة في مجال الوساطة تكييف نهجها وقدراتها بما يتماشى مع الطبيعة المتغيرة للنزاعات، مع الإقرار بالنزاعات داخل الدول على وجه الخصوص، باعتبارها تهديداً للسلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. وأكد قرار الجمعية العامة المعنون "تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ومنع نشوب النزاعات وحلها"، الذي اتخذ بتوافق الآراء، على الاستخدام المتزايد للوساطة، ونظر في التحديات الراهنة التي تواجه المجتمع الدولي في جهود الوساطة تلك، ودعا الجهات الفاعلة الرئيسية إلى تطوير قدراتها في مجال الوساطة، كما طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن

Nyef, Ayman Abdul Rahim Mohammed. "Conciliation as an Alternative Means of Resolving Investment Disputes." Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR), vol. 2, no. 3, July-Sept. 2024, pp 21-39, <https://aajsr.com/index.php/aajsr/index>.

¹ الحنفي عبد الحميد عثمان ، التحكيم في منازعات العمل الجماعية، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1995، ص 120 .

² الحنفي، نفس المرجع، ص 122.

³ موسى، نفس المرجع السابق، ص 70.

⁴ البتانوني، نفس المرجع السابق، ص ص 50-51

يضع بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة المعنية الأخرى، توجيهات لزيادة فعالية الوساطة، أخذًا في الاعتبار أمورًا منها الدروس المستفادة من عمليات الوساطة السابقة والجارية.

تتطلب الوساطة الفعالة وجود بيئة خارجية داعمة، فمعظم النزاعات لها بعد إقليمي ودولي مؤثر، ويمكن أن تساعد الإجراءات التي تتخذها الدول الأخرى في تعزيز التوصل إلى حل عن طريق الوساطة.

ويحتاج الوسيط إلى الصمود أمام الضغوط الخارجية، وتجنب المواعيد النهائية غير الواقعية، والعمل كذلك للحصول على دعم متنامٍ من الشركاء لجهود الوساطة. وفي بعض الظروف، يمكن أن تكون قدرة الوسيط على استعمال الحوافز أو الروادع التي تقدمها الجهات الفاعلة الأخرى مفيدة للتشجيع على التزام الأطراف بعملية السلام.

نوضح فيما يلي الأسس الرئيسية للوساطة التي من الضروري أن تؤخذ في الاعتبار من أجل الوصول إلى عملية وساطة فعالة:

أولاً: الاستعداد

تتطلب جهود الوساطة المسؤولية والصادقة إعدادًا جيدًا، ويشمل الاستعداد المعرفة والمهارات الفردية للوسيط مع وجود فريق متجانس من المتخصصين، فضلاً عن الدعم السياسي والمالي والإداري اللازم من الكيان القائم بالوساطة. وبينما لا يحدد الاستعداد النتائج مسبقاً، فإنه ينطوي على وضع استراتيجيات للمراحل المختلفة (مثل مرحلة ما قبل المفاوضات، ومرحلة المفاوضات، ومرحلة التنفيذ)، استناداً إلى التحليل الشامل للنزاع وتحديد أصحاب المصلحة، بما في ذلك النظر في مبادرات الوساطة السابقة. ونظراً لأن عملية الوساطة ليست عملية خطية على الإطلاق، ولا يمكن التحكم في كل عناصرها تحكماً كاملاً، فمن الضروري أن تكون الاستراتيجيات مرنة بحيث تستجيب للسياق المتغير، وتتيح الاستعداد للوسيط لتوجيه عملية الوساطة ورصدها، والمساعدة عند الضرورة على تعزيز القدرة التفاوضية لأطراف النزاع وأصحاب المصلحة الآخرين، ومعاونتهم في التوصل إلى اتفاقات، وحشد التأييد (بما في ذلك بين الجهات الفاعلة الدولية من أجل التنفيذ). والوسيط المُعد إعداداً جيداً والمدعوم من جميع الأطراف يكون قادراً على إدارة التوقعات والحفاظ على الشعور بالإحاح الموقف مع تجنب الحلول السريعة والاستجابة الفعالة للفرص والتحديات في العملية ككل. فالاستعداد هو أولاً وقبل كل شيء مسؤولية تقع على عاتق الدول، أو المنظمات التي تقوم بدور الوساطة.

ثانياً: الموافقة

الوساطة عملية طوعية تتطلب موافقة أطراف النزاع حتى تكون فعالة، وبدون تلك الموافقة فليس من المرجح أن يتفاوض الأطراف بحسن نية، أو أن تكون ملتزمة بعملية الوساطة. وهناك مجموعة من القضايا التي تؤثر على ما إذا كانت أطراف النزاع موافقة على الوساطة من عدمه.

فنزاهة عملية الوساطة، وما تتمتع به من أمن وسرية تشكل عناصر هامة في الدفع قدماً بموافقة الأطراف، إضافة إلى ما يتمتع به الوسيط وجهة الوساطة من مقبولية. ومع ذلك، فإن ديناميات النزاع هي عامل حاسم، وما إذا كانت الأطراف توافق على الوساطة أمر قد تحدده الرغبة في تحقيق أهداف سياسية من خلال الوسائل العسكرية، أو قد تحدده اعتبارات سياسية أو أيديولوجية أو نفسية، أو تصرفات الجهات الخارجية. وفي بعض الحالات، قد ترفض الأطراف أيضاً مبادرات الوساطة نظراً لأنها لا تفهم الوساطة وترى فيها تهديداً لسيادتها أو تدخلات خارجية. وفي النزاعات المتعددة الجهات الفاعلة، قد توافق بعض أطراف النزاع على الوساطة، بينما لا توافق عليها جميع الأطراف (كما هو الوضع في الصراع الليبي الحالي)، مما يضع الوسيط في موقف صعب يتمثل في بدء الوساطة بموافقة جزئية. وعلاوة على ذلك، فإنه حتى عندما يتم إعطاء الموافقة، فقد لا تترجم دائماً إلى التزام كامل بعملية الوساطة، أو يتم التنصل منها سريعاً، وفي بعض الأحيان قد تُعطى الموافقة تدريجياً، وتقتصر في البداية على مناقشة قضايا محددة قبل قبول عملية وساطة أكثر شمولاً، وقد يتم الإعراب عن الموافقة صراحة، أو بشكل غير رسمي من خلال القنوات الخلفية، وقد يصبح التعبير المبدئي عن الموافقة أكثر صراحة مع تزايد الثقة في العملية. وبمجرد إعطاء الموافقة، فمن الممكن سحبها في وقت لاحق، خاصة عند وجود خلافات داخلية لدى أحد الأطراف فقد تنشق الجماعات المسلحة أو السياسية، مما يولد ضغوطاً جديدة على عملية المفاوضات، وقد تنسحب بعض الجماعات المنشقة من الوساطة تماماً وتسعى إلى عرقلة العملية.

ثالثاً: الحياد وعدم التحيز

الحياد هو حجر الزاوية في الوساطة، وإذا ما نُظر إلى عملية وساطة ما على أنها متحيزة، فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تقويض التقدم الحقيقي نحو حل النزاع. وينبغي أن يكون الوسيط قادراً على إدارة عملية متوازنة يتم فيها التعامل مع جميع الجهات الفاعلة بشكل منصف، وينبغي ألا تكون له مصلحة مادية في النتيجة، ويتطلب ذلك أيضاً أن يكون الوسيط قادراً على التحدث مع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة بحل النزاع.

والحياد ليس مرادفاً لعدم الانحياز إلى موقف ما، ذلك أن الوسيط يكون مكلفاً عادة باعتناق مبادئ وقيم عالمية الشمول، وقد يحتاج إلى الإعلان عنها صراحة للأطراف للتعامل مع قضية عدم التحيز. ينبغي للوسطاء القيام بما يلي:

1. ضمان الإنصاف والتوازن في العملية والتعامل مع الأطراف، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجيات اتصالات فعالة والسعي لإثبات ذلك، والتحلي بالشفافية مع أطراف النزاع بشأن القوانين والقواعد التي توجه مشاركة الوسطاء.

2. عدم قبول شروط للحصول على الدعم من جهات خارجية من شأنها أن تؤثر على نزاهة العملية.

3. تجنب اتخاذ تدابير تأديبية ضد أطراف النزاع من قبل الجهات الفاعلة الأخرى، والحد من الانتقادات العلنية للأطراف قدر الإمكان، مع مواصلة تبادل الآراء بصراحة في الاجتماعات غير العلنية.

4. تسليم المسؤوليات لوسيط آخر، أو جهة وساطة أخرى، إذا ما شعر الوسيط بعدم القدرة على الاحتفاظ بنهج متوازن وغير محايد.

رابعاً: الشمول

يشير الشمول إلى مدى وطريقة تمثيل آراء واحتياجات أطراف النزاع والجهات المعنية الأخرى وإدراجها في عملية ونتائج جهود الوساطة. والعملية الشاملة للجميع تكون أميل إلى تحديد الأسباب الجذرية للنزاع ومعالجتها، وضمان تلبية احتياجات القطاعات السكانية المتضررة، ويزيد الشمول أيضاً من مشروعية اتفاق السلام وتنفيذه، ومن الشعور بملكيتة الوطنية. وإضافة إلى ذلك، يحد الشمول من احتمال تقويض العملية على يد الجهات الفاعلة المستبعدة، وليس المقصود بالعملية الشاملة للجميع أن جميع أصحاب المصلحة يشاركون مباشرة في المفاوضات الرسمية، لكنها تيسر التفاعل بين أطراف النزاع وغيرهم من أصحاب المصلحة، وتوجد آليات لإشراك جميع الرؤى في العملية.

ولا يمكن افتراض أن أطراف النزاع تحظى بالمشروعية لدى الجمهور الأوسع أو تمثله، وجهود الوساطة التي تشمل الجماعات المسلحة فحسب، قد ترسل إشارة مؤداها المكافأة على العنف، وإضافة إلى توليد السخط داخل قطاعات أخرى من المجتمع، فمن شأن ذلك تشجيع الآخرين على حمل السلاح لكي يجدوا لأنفسهم موضعاً على طاولة المفاوضات، ويمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تضطلع بدور كبير في زيادة مشروعية عملية السلام، ومن الممكن أن تكون حليلة هامة، ولذا ينبغي ربطها بشكل أقوى بعملية الوساطة الرفيعة المستوى. ومع ذلك، فليس بالإمكان اعتبار الحصول على تأييد المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين أمراً مسلماً به، إذ أن بعض هذه الجهات الفاعلة قد تتخذ مواقف متشددة ضد الوساطة .

وعند تصميم عملية شاملة للجميع، يواجه الوسطاء عدداً من التحديات، فقد توجد حالات لا تكون فيها جميع أطراف النزاع راغبة في الانخراط في الوساطة أو متمتعة بمستويات كافية من التجانس اللازم للتفاوض، وبالتالي يكون الممكن هو الشروع في عملية جزئية فحسب. وتتأثر أيضاً الطريقة التي قد تتخبط بها بعض أطراف النزاع في عمليات الوساطة بمذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، ونظم الجزاءات، والسياسات الوطنية والدولية لمكافحة الإرهاب.

ويتعين على الوسطاء حماية الحيز المتاح للوساطة والحفاظ على قدرتهم على التفاعل مع جميع الجهات الفاعلة، مع ضمان احترام العملية للقيود القانونية ذات الصلة، وعند السعي إلى توسيع العملية لتشمل أصحاب مصلحة آخرين قد يواجه الوسطاء أيضاً قيوداً من أطراف النزاع التي تسعى عموماً إلى تحديد هوية الجهات الفاعلة المختلفة التي يجري إشراكها في العملية وكيفية

وتوقيت ذلك. وبناء على خريطة شاملة لجميع أطراف النزاع وأصحاب المصلحة، ينبغي للوسطاء القيام بما يلي:

1. تحديد مستوى الشمول الذي يحتاج إليه بدء الوساطة، واللازم لتحقيق سلام مستدام.
2. تحديد احتياجات جميع المتأثرين بالنزاع.
3. الاتصال بما يلزم من الأطراف أو الجهات الفاعلة الضرورية لمعالجة النزاع، وذلك بعلم الأطراف المتفاوضة الأخرى.
4. تقييد الاتصالات بالجهات الفاعلة التي أدينت من قبل المحكمة الجنائية الدولية بما هو ضروري لعملية الوساطة.
5. تعزيز فهم أطراف النزاع لقيمة المشاركة الأوسع وتقليل الشروط المسبقة للمشاركة في العملية إلى أدنى حد ممكن.
6. تحديد الشركاء الكفيلين بالإسهام في بناء قدرة المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين على المشاركة الفعالة.
7. وضع آليات لتوسيع المشاركة في العملية، وإشراك وضم الرؤى المختلفة داخل المجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة على مدار المراحل المختلفة لعملية السلام.

خامساً: الملكية الوطنية

تفترض الملكية الوطنية التزام أطراف النزاع والمجتمع الأوسع بعملية الوساطة وبالاتفاقات المبرمة وتنفيذها، وهذه مسألة بالغة الأهمية، إذ أن العمل على إيجاد مستقبل سلمي ينبغي أن تضطلع به المجتمعات المحلية التي عانت الآثار الرئيسية للنزاع، وأطراف النزاع التي يتعين عليها اتخاذ قرار وقف القتال، والمجتمع ككل.

وبينما يستحيل فرض الحلول، فمن الممكن أن يكون الوسطاء مفيدون في توليد الأفكار لحل المسائل موضع النزاع، بيد أنه يصعب على الوسيط الخارجي تحديد هوية الجهات التي ينبغي كفالة ملكيتها وتيسير الشعور بملكية العملية خارج دائرة الأشخاص الموجودين في مواقع السلطة، وقد يقتضي تكريس وممارسة الملكية تقوية القدرات التفاوضية لواحد أو أكثر من أطراف النزاع، وكذلك المجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة، وذلك من أجل كفالة المشاركة الفعالة لتلك الجهات في العملية وتأمين قدرتها على الانخراط في قضايا غالباً ما تتسم بالتعقيد. ولمقدار شمول العملية أثر مباشر على عمق الشعور بالملكية، وتقتضي الملكية الوطنية تكييف عمليات الوساطة بما يلائم الثقافات والأعراف المحلية، مع مراعاة القانون الدولي والأطر المعيارية في الوقت ذاته. وينبغي للوسطاء، عند تعزيز الملكية الوطنية، الاضطلاع بما يلي:

1. التشاور عن كثب مع أطراف النزاع بشأن تصميم عملية الوساطة.
2. إعلام المجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة بتطورات عملية السلام مع احترام السرية عند الاقتضاء، وإيجاد فرص لانخراطهم بشأن الإجراءات والمضمون.
3. توجيه أطراف النزاع ومساعدتها على توليد الأفكار للنقاش، وضمان أن يكون بوسع هذه الأطراف أن تنسب لنفسها الفضل فيما جرى التوصل إليه من اتفاقات.
4. تحديد هوية أطراف النزاع التي قد تحتاج إلى الدعم لتقوية قدرتها التفاوضية وتيسير حصولها على الدعم في مجال بناء القدرات.
5. تشجيع أطراف النزاع على إبلاغ جمهورها والتشاور معه، بما في ذلك القواعد الشعبية، خلال عملية الوساطة، وتمكينها من ذلك.

سادساً: الأطر المعيارية في القانون الدولي:

تجري الوساطة ضمن أطر معيارية وقانونية قد تكون لها استتبعات مختلفة بالنسبة لمختلف الوسطاء. ويضطلع الوسطاء بعملهم ضمن الولاية التي يتلقونها من الهيئة التي تعينهم وضمن الأبعاد التي تحددها قواعد ونظم تلك الهيئة. وبالتالي، فإن وسطاء الأمم المتحدة يعملون ضمن سياق ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وقواعد المنظمة ونظمها.

ويسير الوسطاء عملهم أيضاً ضمن الإطار الذي تنشئه قواعد القانون الدولي التي تحكم الوضع المعين، وأهمها الاتفاقيات العالمية والإقليمية، والقانون الدولي الإنساني، وإضافة إلى الالتزامات القانونية الملزمة، تؤثر التوقعات المعيارية على عملية الوساطة، وذلك مثلاً بشأن عملية العدالة وتوخي الحقائق والمصالحة، وشمول المجتمع المدني، وتمكين النساء ومشاركتهم في العملية. ويجب أن يحاط الوسطاء علماً، وأن يلموا بالقانون الدولي المنطبق والأطر المعيارية المنطبقة¹، وينبغي عليهم ما يلي:

1. التحلي بالوضوح والإعراب عن ولاياتهم وعن الأطر القانونية المنطبقة على عملهم.
2. كفالة فهم الأطراف للمتطلبات وحدود الاتفاقيات والقوانين الدولية المنطبقة.
3. كفالة الاتساق في التواصل مع أطراف النزاع وسائر أصحاب المصلحة بشأن المسائل القانونية والتوقعات المعيارية، ويكتسب ذلك أهمية خاصة في حالات الوساطة المشتركة أو ذات القيادة المشتركة.

¹ أحمد عبد الكريم سلامة، النظرية العامة للنظم الودية لتسوية المنازعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013

4. البحث مع أطراف النزاع وسائر أصحاب المصلحة في توقيت وتسلسل النهج القضائية وغير القضائية المتبعة إزاء الجرائم المرتكبة أثناء النزاع.

سابعاً: التنسيق والتكامل بين جهود الدول

في ضوء العدد المتزايد والنطاق المتسع للجهات الفاعلة المنخرطة في الوساطة، يصبح من الضروري ومن الصعب في نفس الوقت تحقيق الاتساق والتنسيق والتكاملية بين جهود الوساطة. والاتساق يشمل النهج المتفق عليها و/أو المنسقة، بينما يشير التكاملية إلى الحاجة إلى تقسيم واضح للعمل على أساس المزايا النسبية للجهات الفاعلة المنخرطة في الوساطة والعاملة على مستويات مختلفة، ولجميع أنشطة المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، ودون الإقليمية وغيرها، والدول والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة الوطنية والمحلية تأثير على الوساطة، وإن تفاوت مقدار مشاركة كل من تلك الجهات في عملية وساطة معينة. ويمكن لهذا التنوع أن يكون ميزة، إذ تستطيع كل جهة فاعلة تقديم إسهامات فريدة في مراحل مختلفة من عملية الوساطة، ولكن تعدد الجهات الفاعلة يحمل في طياته خطر عمل كل منها من أجل غايات متضاربة والتنافس فيما بينها، ومن شأن اختلاف هيئات صنع القرار، والثقافات السياسية، والأطر القانونية والمعيارية، ومستويات الموارد، والقواعد والإجراءات المالية والإدارية أن يجعل تحقيق التجانس والتنسيق والتكاملية من الصعوبة بمكان¹.

وينبغي للمنظمات الوسيطة والدول وغيرها من الجهات النظر من أجل تعزيز المزيد من الاتساق والتنسيق والتكامل فيما تقدمه من دعم، وعند انخراطها في جهود الوساطة.

ثامناً: اتفاقات السلام الجيدة

يجري التوصل إلى أنواع مختلفة من الاتفاقات خلال مسار عملية الوساطة، تتراوح بين الاتفاقات المحدودة النطاق نسبياً، مثل اتفاقات وقف إطلاق النار أو الاتفاقات الإجرائية بشأن طبيعة المحادثات، واتفاقات السلام الأكثر شمولاً. وإضافة إلى ذلك، قد تقوم الحاجة إلى الوساطة في مرحلة التنفيذ، وأن يكن ذلك عادة على يد مجموعة أخرى من الجهات الفاعلة تجنباً لإعادة فتح الاتفاق للتفاوض

وينبغي لاتفاقات السلام أن توقف العنف، وأن توفر منتدى لتحقيق السلام والعدالة والأمن والمصالحة بشكل مستدام، وينبغي بقدر الإمكان في كل حالة أن تعالج الاتفاقات أخطاء الماضي، وأن تخلق في الوقت نفسه رؤية مشتركة لمستقبل البلد بشكل يراعي الآثار المختلفة بالنسبة لجميع قطاعات المجتمع، وينبغي أيضاً أن تحترم اتفاقات السلام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

¹ Bertrand Nuret, La mediation en droit public: d'une chimere a une obligation? , La semaine Juridique administrations et Collectivites territoriales N 9-4 Mars, 2006 , p 3

وتحدد خصائص العملية ومضامين الاتفاق صلاحية اتفاق السلام، وعادة ما تستند استدامته على درجة الالتزام السياسي لأطراف النزاع، ومقدار تأييد السكان لها ومدى معالجتها للأسباب الجذرية للنزاع، وما إذا كان بمقدورها تحمل التوترات الناجمة عن تنفيذها. وبوجه خاص، مدى وجود عمليات ملائمة للتعامل مع الخلافات المحتملة التي تنشأ أثناء التنفيذ، وكثيراً ما يعتمد تنفيذ اتفاقات السلام على الدعم الدولي اعتماداً كبيراً، ومن شأن الانخراط المبكر في العملية من قبل الجهات الفاعلة الداعمة للتنفيذ، إضافة إلى الجهات المانحة، أن يساعد على تشجيع القبول بتنزلات صعبة أحياناً مما يكون قد جرى تقديمها خلال المفاوضات، ورغم أهمية الدعم الخارجي لكفالة تمتع أطراف النزاع بالقدرة على تنفيذ الاتفاق، فإن الاعتماد المفرط على المساعدة الخارجية من شأنه أن يقوض الملكية الوطنية

ويقتضي التوصل إلى اتفاق سلام جيد إيلاء العناية، خلال مرحلتي المفاوضات والتنفيذ لعملية وضع الآليات الكفيلة بالتسوية غير العنيفة للنزاع، ومنع إعادة نشوب النزاع العنيف، ومحتوى تلك الآليات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. وينبغي للوسطاء وأطراف النزاع وسائر أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة الداعمة النظر في المعايير التالية:

ينبغي أن يرمي الاتفاق إلى حل القضايا والمظالم الرئيسية التي أدت إلى النزاع، سواء عن طريق معالجة الأسباب الجذرية مباشرة في الاتفاق، أو عن طريق إنشاء آليات و/أو مؤسسات جديدة لمعالجتها عبر الزمن من خلال عمليات ديمقراطية.

حيثما يبدو التوصل إلى تسوية شاملة متعذراً، ينبغي للوسيط أن يحدد مع أطراف النزاع، ومن خلال مشاورات أوسع، ما هو الحد الأدنى الذي يتعين تحقيقه من أجل بدء نهج سلمي للتعامل مع الجوانب المتبقية من النزاع.

حيثما يتعذر التوصل إلى اتفاق على القضايا الحساسة الأخرى، ينبغي للوسيط أيضاً أن يساعد أطراف النزاع وأصحاب المصلحة الآخرين على تضمين الاتفاق خيارات أو آليات لمعالجة تلك القضايا في وقت لاحق.

ينبغي للاتفاقات أن تكون دقيقة قدر الإمكان من أجل الحد من النقاط الخلافية التي سيتعين التفاوض عليها خلال عملية التنفيذ.

المبحث الثاني: التأسيس النظري للمفاوضات

المطلب الأول: مفهوم المفاوضات وأشكالها

منذ أقدم العصور، استُخدمت المفاوضات كوسيلة لتسوية النزاعات، وذلك لحاجة المجتمع الدولي إلى تأمين السلامة من العدوان، ولغرض إبرام المعاهدات وحل الخلافات بين الجماعات السياسية المختلفة، ويشير تاريخ الممالك القديمة على ضفاف نهر النيل إلى أن ملوك مملكة مروي والفراعنة كانوا يحلون نزاعاتهم عبر التفاوض¹

مع ظهور الإسلام، كان النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) يرسل الرسل إلى القبائل للتفاوض معهم بهدف دعوتهم إلى الإسلام، وقد وردت في القرآن الكريم آيات تدعو إلى الدخول في الإسلام من خلال الجدل المباشر، مثل قوله تعالى: "هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا"²، وقوله تعالى: "قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا"³

تُعَدُّ المفاوضات من أقدم الوسائل المستخدمة في تسوية النزاعات بين الأفراد والجماعات، وتمتاز بشيوعها وعمق تفاصيلها. يُعرَّف التفاوض بأنه عملية تبادل الآراء بين طرفين أو أكثر بهدف الوصول إلى تسوية للنزاع القائم بينهم .

¹ محمد عبد الرحمن برهان، تاريخ العلاقات الدولية القديمة، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص ص 30-40

² النساء الآية 109

³ هود الآية 32

من خلال استقراء هذه التعريفات، يمكن القول إن المفاوضات الدولية هي عملية تبادل وجهات النظر وتقديم المقترحات لحل نزاع بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي، بهدف الوصول إلى حلول مرضية للأطراف المتنازعة. تُعدّ المفاوضات وسيلة للتفاهم المباشر بين الأطراف المتنازعة لمناقشة القضايا المختلف عليها. غالباً ما يتم اللجوء إلى المفاوضات عندما لا يستطيع أي طرف فرض حل بإرادته المنفردة، نتيجة لتكافؤ موازين القوى أو عوامل أخرى، وهو ما يُعرف في فقه المفاوضات الدولية بحالة الجمود¹

عادةً ما يتم اللجوء إلى التفاوض عند حدوث خرق أو تحول في المواقف يدفع الأطراف إلى مائدة المفاوضات، بهدف تفادي أزمة أو نزاع محتمل أو لتسوية نزاع قائم بالفعل. تُعدّ المفاوضات من أهم الوسائل السلمية في تسوية المنازعات الدولية وأكثرها مباشرة في تناول موضوع النزاع من قبل الأطراف المتنازعة، وذلك من خلال تقديم الحجج الدامغة أو شرح الظروف القاهرة أو الدوافع الملحة، بهدف التوصل إلى إعادة الأمور إلى نصابها أو في أسوأ الحالات إيجاد حل وسط يرضي الأطراف²

من العوامل التي تسهم في نجاح عملية التفاوض وجود رغبة حقيقية لدى الأطراف في الوصول إلى حل للنزاع، مما يتطلب من جميع الأطراف إبداء نوع من المرونة وتقديم بعض التنازلات حتى يشعر الجميع بأنهم قد حصلوا على جزء من مطالبهم. إذا شعر أي طرف بأنه قد وقع عليه ظلم وأنه غير راضٍ عما تم التوصل إليه، فإن هذه النتيجة قد تعيد النزاع مرة أخرى إلى السطح

تتميز المفاوضات بالخصائص التالية:

-المرونة: تتم عملية التفاوض عن طريق الاتصال المباشر بين الأطراف المتنازعة دون الحاجة إلى اتباع إجراءات معقدة.

-السرية: تُجرى بعض المفاوضات في جو من السرية والكتمان بناءً على رغبة أطرافها وخوفهم من التأثيرات الخارجية على عملية بناء السلام.

-السرية: يمكن للأطراف المتنازعة المبادرة إلى إيجاد حل للنزاع منذ ظهوره على أرض الواقع، وذلك بالاتصال المباشر بالطرف الآخر وعرض الحل المقترح عليه، من خلال إرسال مذكرات دبلوماسية أو عقد اجتماعات مباشرة بين الطرفين لإعادة الأمور إلى نصابها.

بناءً على هذه الخصائص، تلجأ الدول المتنازعة إلى المفاوضات لتحقيق الأهداف التالية:

-الحفاظ على الحالة الراهنة: لضمان استمرار العلاقات التعاونية بين الأطراف المتنازعة.

¹ محمد الصغير، الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص ص 25-40

² محمد عزيز شكري، العلاقات الدولية في الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990، ص ص 45-60

-خلق وضع جديد: قد تهدف المفاوضات إلى خلق وضع جديد بين أطرافها يحقق بعض المكاسب لأحد الأطراف واستنزافها من الطرف الآخر الأضعف.

-وضع حد لحالة غير طبيعية: تهدف المفاوضات إلى إنهاء موقف غير طبيعي واستبداله بوضع يتناسب مع المبادئ القانونية.

-إظهار النية الحسنة: قد تهدف المفاوضات إلى ظهور أحد الأطراف المتفاوضة في صورة الدولة المحبة للسلام أمام الرأي العام الدولي.

يمكن القول إن الهدف الأساسي للمفاوضات هو محاولة إيجاد حل شامل وعادل ودائم لحالة النزاع القائم بين دولتين أو أكثر، بحيث يؤدي التفاوض إلى إعادة العلاقات الودية بين الدول واستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتطويرها

المطلب الثاني: استراتيجيات المفاوضات وأدواتها

أ- من حيث الزمن المستغرق:

- تُجرى ضمن إطار المنظمات الدولية وأجهزتها، مثل الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، والجامعة العربية.

- تُعقد عقب نشوء نزاع محدد، حيث تسعى الأطراف المعنية إلى حله عبر التفاوض، سواء كان ذلك بشكل ثنائي أو جماعي.¹

ب- من حيث الموضوع:

- تُركز على قضية محددة بين دولتين أو مجموعة محدودة من الدول، مثل مفاوضات ترسيم الحدود أو اتفاقيات التبادل التجاري والثقافي.

- تتناول مجموعة واسعة من القضايا بين عدة دول أو أطراف، وتهدف إلى معالجة مواضيع متعددة في آن واحد.

ج- من حيث الالتزام:

- تُجرى بناءً على اتفاق مسبق بين الأطراف المتنازعة، حيث يُلزمهم هذا الاتفاق باللجوء إلى التفاوض كوسيلة لتسوية النزاع. في هذه الحالة، يجب على الأطراف احترام ما يتم التوصل إليه من قرارات.

¹ محمد الصغير، نفس المرجع السابق، ص ص 50-65

- تُجرى دون وجود اتفاق مسبق يلزم الأطراف باللجوء إلى التفاوض. في هذه الحالة، لا يكون هناك التزام قانوني على الأطراف بالدخول في المفاوضات، ويعتمد ذلك على إرادتهم ورغبتهم في حل النزاع.

تتطلب المفاوضات، سواء كانت ملزمة أو غير ملزمة، التزام الأطراف بالتفاوض بحسن نية، مع السعي الجاد للوصول إلى حلول مرضية للجميع.

و تتعدد أساليب المفاوضات بناءً على طبيعة النزاع، وتشمل اللقاءات المباشرة، تبادل المذكرات الدبلوماسية، اللجان المشتركة، والمؤتمرات الدولية، وفيما يلي نظرة على بعض هذه الأساليب:¹

- أسلوب اللقاءات المباشرة:

تُعتبر المفاوضات المباشرة من أهم القنوات التي تلجأ إليها الدول لحل الخلافات والتوترات بينها، نظرًا لما توفره من مرونة وسهولة في تسوية النزاعات بشكل ودي، سواء كانت ذات طابع سياسي أو قانوني، و عند اختيار هذا الأسلوب، يتعين على كل دولة تعيين ممثلها في العملية التفاوضية وتزويدهم بوثائق التفويض المناسبة، والتي تحدد صلاحيات المفاوضة هناك شخصيات تمثل دولها بحكم مناصبها دون الحاجة إلى تقديم أوراق تفويض، مثل رؤساء الدول، رؤساء الحكومات، وزراء الخارجية، ورؤساء البعثات الدبلوماسية فيما يتعلق بإقرار معاهدة بين الدولة المعتمدة والدولة المعتمدة لديها. يجب أن يتمتع المفاوضون بصفات مثل المرونة، القدرة على اقتراح الحلول، الصبر، الذكاء، الثقة بالنفس، والقدرة على التحمل. في حالة إجراء المفاوضات مع شخص لا يحمل وثيقة تفويض من دولته، فإن الدولة لا تكون ملزمة بما تم الاتفاق عليه إلا إذا قامت لاحقًا بالموافقة عليه.²

- أسلوب تبادل المذكرات الدبلوماسية:

يمكن للأطراف المتنازعة تسوية النزاعات الناشئة بينها عن طريق تبادل المذكرات الدبلوماسية عبر بعثاتها الدبلوماسية. يُعد هذا الأسلوب فعالاً عندما تكون العلاقات الدبلوماسية في حالة جيدة، مما يسمح لكل دولة بالتعبير عن رأيها حول المسألة المتنازع عليها بوضوح وصراحة. كما يمكن للدولة الأخرى توضيح موقفها بنفس الصراحة والوضوح حتى يتم الاتفاق على جميع المسائل. يتيح هذا الأسلوب للجهات المختصة في كل دولة التأكد من صحة مقترحاتها المقدمة لحل النزاع من خلال عرضها على الجهات السياسية والقانونية ومراكز الدراسات الاستراتيجية لإبداء رأيها. كما أن أسلوب المذكرات لا يسمح لأي طرف بإنكار موقفه ما دام ثابتاً ومكتوباً، وتلتزم الدول بمذكراتها المكتوبة لأنها دليل عليها، يُستخدم هذا الأسلوب في جميع الأوقات والمواقف، حتى في

¹ سمير منصور، الدبلوماسية والمفاوضات الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص ص 90-110

² سمير منصور، نفس المرجع السابق، ص ص 92-95

حالة استخدام القوة بين المتنازعين. من العيوب التي تؤخذ على هذا الأسلوب البطء، نظرًا لاعتماده على إجراءات روتينية معقدة.¹

- أسلوب اللجان المشتركة:

تلجأ الدول أحيانًا إلى تشكيل لجان مشتركة تضم ممثلين من الأطراف المتنازعة لدراسة القضايا المختلف عليها واقتراح حلول مناسبة. يُعتبر هذا الأسلوب مفيدًا في معالجة المسائل الفنية أو التقنية التي تتطلب خبرات متخصصة.²

- أسلوب المؤتمرات الدولية:

في بعض الحالات، تُعقد مؤتمرات دولية تضم عدة دول لمناقشة قضايا ذات اهتمام مشترك أو لحل نزاعات تؤثر على المجتمع الدولي بأسره. يُتيح هذا الأسلوب مناقشة القضايا بشكل موسع والتوصل إلى اتفاقيات متعددة الأطراف.

تُظهر هذه الأساليب تنوعًا في طرق إدارة المفاوضات، ويعتمد اختيار الأسلوب المناسب على طبيعة النزاع والعلاقات بين الأطراف المعنية.³

تتعدد أساليب المفاوضات بناءً على طبيعة النزاع، وتشمل اللقاءات المباشرة، تبادل المذكرات الدبلوماسية، اللجان المشتركة، والمؤتمرات الدولية. فيما يلي نظرة على بعض هذه الأساليب:

- أسلوب اللقاءات المباشرة:

تُعتبر المفاوضات المباشرة من أهم القنوات التي تلجأ إليها الدول لحل الخلافات والتوترات بينها، نظرًا لما توفره من مرونة وسهولة في تسوية النزاعات بشكل ودي، سواء كانت ذات طابع سياسي أو قانوني. عند اختيار هذا الأسلوب، يتعين على كل دولة تعيين ممثليها في العملية التفاوضية وتزويدهم بوثائق التفويض المناسبة، والتي تحدد صلاحيات المفاوض، وهناك شخصيات تمثل دولها بحكم مناصبها دون الحاجة إلى تقديم أوراق تفويض، مثل رؤساء الدول، رؤساء الحكومات، وزراء الخارجية، ورؤساء البعثات الدبلوماسية فيما يتعلق بإقرار معاهدة بين الدولة المعتمدة والدولة المعتمدة لديها، ويجب أن يتمتع المفاوضون بصفات مثل المرونة، القدرة على اقتراح الحلول، الصبر، الذكاء، الثقة بالنفس، والقدرة على التحمل، وفي حالة إجراء المفاوضات مع شخص لا يحمل وثيقة تفويض من دولته، فإن الدولة لا تكون ملزمة بما تم الاتفاق عليه إلا إذا قامت لاحقًا بالموافقة عليه.

- أسلوب تبادل المذكرات الدبلوماسية:

¹ سمير منصور، نفس المرجع، ص ص 97-100
² سمير منصور، نفس المرجع، ص ص 102-105
³ سمير منصور، نفس المرجع السابق، ص ص 107-110

يمكن للأطراف المتنازعة تسوية النزاعات الناشئة بينها عن طريق تبادل المذكرات الدبلوماسية عبر بعثاتها الدبلوماسية. يُعد هذا الأسلوب فعالاً عندما تكون العلاقات الدبلوماسية في حالة جيدة، مما يسمح لكل دولة بالتعبير عن رأيها حول المسألة المتنازع عليها بوضوح وصراحة. كما يمكن للدولة الأخرى توضيح موقفها بنفس الصراحة والوضوح حتى يتم الاتفاق على جميع المسائل. يتيح هذا الأسلوب للجهات المختصة في كل دولة التأكد من صحة مقترحاتها المقدمة لحل النزاع من خلال عرضها على الجهات السياسية والقانونية ومراكز الدراسات الاستراتيجية لإبداء رأيها. كما أن أسلوب المذكرات لا يسمح لأي طرف بإنكار موقفه ما دام ثابتاً ومكتوباً، وتلتزم الدول بمذكراتها المكتوبة لأنها دليل عليها، يُستخدم هذا الأسلوب في جميع الأوقات والمواقف، حتى في حالة استخدام القوة بين المتنازعين. من العيوب التي تؤخذ على هذا الأسلوب البطء، نظراً لاعتماده على إجراءات روتينية معقدة.

- أسلوب اللجان المشتركة:

تلجأ الدول أحياناً إلى تشكيل لجان مشتركة تضم ممثلين من الأطراف المتنازعة لدراسة القضايا المختلف عليها واقتراح حلول مناسبة. يُعتبر هذا الأسلوب مفيداً في معالجة المسائل الفنية أو التقنية التي تتطلب خبرات متخصصة.

- أسلوب المؤتمرات الدولية:¹

في بعض الحالات، تُعقد مؤتمرات دولية تضم عدة دول لمناقشة قضايا ذات اهتمام مشترك أو لحل نزاعات تؤثر على المجتمع الدولي بأسره. يُتيح هذا الأسلوب مناقشة القضايا بشكل موسع والتوصل إلى اتفاقيات متعددة الأطراف.

تُظهر هذه الأساليب تنوعاً في طرق إدارة المفاوضات، ويعتمد اختيار الأسلوب المناسب على طبيعة النزاع والعلاقات بين الأطراف المعنية.

¹ سمير منصور، نفس المرجع السابق، ص ص 107-110

خلاصة الفصل

يُشكل الإطار المفاهيمي للوساطة والمفاوضات حجر الأساس لفهم كيفية إدارة النزاعات والتوصل إلى حلول توافقية تحقق مصالح جميع الأطراف، فالوساطة تعتمد على الحياد والتيسير، بينما تقوم المفاوضات على التفاعل المباشر والتوصل إلى حلول من خلال الحوار والتفاهم.

ويبرز دور هاتين الآليتين في مختلف المجالات، حيث تساهمان في تخفيف حدة النزاعات وتعزيز العلاقات الإيجابية بين الأفراد والمؤسسات. إن تبني نهج الوساطة والتفاوض بشكل فعال يساهم في إرساء ثقافة الحوار وبناء حلول مستدامة تحقق العدالة والتوازن بين المصالح المختلفة.

الفصل الثاني

الوساطة كإطار لحل النزاع

الأذري الأرميني

تمهيد

يعد النزاع بين أذربيجان وأرمينيا من بين الصراعات الأكثر تعقيدًا في منطقة القوقاز، حيث يتمحور الخلاف حول إقليم ناغورني قره باغ، وهو منطقة ذات أهمية تاريخية واستراتيجية لكلا الطرفين. على مدار العقود الماضية، شهد هذا النزاع حروبًا دامية ومفاوضات متعثرة، مما جعل البحث عن حلول سلمية أمرًا حتميًا لضمان الاستقرار الإقليمي.

برزت الوساطة الدولية كإحدى الآليات الدبلوماسية الأساسية لحل النزاع، حيث لعبت منظمات دولية مثل الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجموعة مينسك دورًا محوريًا في

محاولة التوصل إلى تسويات سلمية. تهدف الوساطة إلى تقريب وجهات النظر بين الطرفين، وتهيئة بيئة تفاوضية تضمن وقف الأعمال العدائية، والوصول إلى حلول مستدامة تلبي مصالح الجانبين.

رغم الجهود المبذولة، لا تزال التحديات قائمة، حيث تواجه الوساطة صعوبات مثل عدم الثقة المتبادلة، والتدخلات الإقليمية والدولية، وتعقيدات الهوية القومية لكلا الشعبين. ومع ذلك، تبقى الوساطة خياراً ضرورياً لتجنب تجدد النزاع المسلح والسعي نحو سلام دائم قائم على التفاهم المشترك والتعاون الإقليمي.

يسعى هذا الفصل إلى تحليل دور الوساطة في النزاع الأذري الأرمني، من خلال استعراض تاريخ النزاع الأذري الأرمني بالمبحث الأول، ودراسة الوساطة الدولية في النزاع في المبحث الثاني.

المبحث الأول: تاريخ النزاع الأذري الأرمني

المطلب الأول: الجذور التاريخية والسياسية للنزاع

شهدت العلاقات الدولية الراهنة بروز العديد من الظواهر النزاعية التي تركت آثارًا بالغة على المجتمع الدولي. ومن بين هذه الظواهر، يبرز النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، الذي لم يعرف حلًا جذريًا منذ الحقبة السوفيتية، وقد عرف هذا النزاع فترات تصعيد عنيفة ومتكررة، انتهت في كل مرة بوقف للنزاع المسلح بين الطرفين عن طريق تسويات هشة ومؤقتة، مما سمح لكل من أرمينيا وأذربيجان بالعودة مجددًا إلى استخدام القوة العسكرية، على غرار ما حدث في خريف 2020.

انتهى النزاع المسلح حينها بتسوية هشة أخرى، غير حائلة دون إمكانية العودة ثانية إلى استخدام أدوات القوة العسكرية، طالما أن المسببات العميقة للنزاع لا تزال قائمة. بناءً على ذلك، يوصف النزاع الأرمني الأذربيجاني، بالاستناد إلى معجمية تحليل النزاعات الدولية، بأنه نزاع جامد (Frozen Conflict)، ذلك أنه لم يلقَ حلًا جذريًا¹ على الرغم من طول مدته، الأمر الذي يجعله واحدًا من النزاعات الجامدة -الواقعة في المجال السوفيتي السابق- والتي تفرض تحديات كبرى أمام المجتمع الدولي، بالنظر إلى تعقيداته من جهة، وعلاقات القوة الدولية المؤثرة عليه من جهة ثانية.

يرجع أصل النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغورنو كاراباخ إلى العقود الأولى من القرن العشرين، حينما كان الإقليم يتمتع بوضع خاص داخل جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية. شهدت هذه الفترة تحولات جوهرية في التكوين العرقي والسياسي للإقليم، مما أدى إلى تصاعد التوترات بين المجموعتين الأرمنية والأذربيجانية.

و مع انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991، أعلن إقليم ناغورنو كاراباخ استقلاله من جانب واحد، وهو ما أدى إلى اندلاع حرب بين أرمينيا وأذربيجان استمرت حتى عام 1994، وانتهت بوقف إطلاق النار برعاية مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، رغم ذلك، لم يتم التوصل إلى تسوية سياسية نهائية، مما جعل النزاع يستمر كأحد النزاعات المجمدة في الفضاء السوفيتي السابق.

يقع إقليم ناغورنو كاراباخ في منطقة ذات أهمية استراتيجية كبرى، حيث يتوسط طريقًا حيويًا يربط بين أوروبا وآسيا، و يجاور الإقليم كلاً من أرمينيا وأذربيجان وإيران، مما يجعله نقطة صراع جيوسياسي بين القوى الإقليمية والدولية.

¹ Oana, Tranca, Nagorno Karabakh: le parcours vers un conflit gelé, Etudes Internationales, 40(4), 2009, p. 523.

تلعب روسيا دوراً رئيسياً في النزاع، حيث تربطها علاقات وثيقة مع أرمينيا من خلال اتفاقيات الدفاع المشترك، في حين أنها تحتفظ بعلاقات اقتصادية وأمنية قوية مع أذربيجان.

تركيا: تعد تركيا داعماً رئيسياً لأذربيجان، حيث ترتبط الدولتان بروابط ثقافية وإثنية قوية. وقد قدمت أنقرة دعماً عسكرياً ولوجستياً لأذربيجان خلال حرب 2020.

تسعى إيران إلى الحفاظ على توازن القوى في المنطقة، حيث تربطها علاقات مع كلا البلدين، إلا أنها تتخوف من النزعة القومية الأذرية وتأثيرها على سكانها الأذريين.

تهتم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الدول الغربية بالنزاع في إطار سعيها إلى تعزيز الاستقرار في منطقة جنوب القوقاز، فضلاً عن مصالحها في موارد الطاقة التي تمر عبر المنطقة.

يخضع النزاع بين أرمينيا وأذربيجان لعدة مبادئ قانونية دولية، أهمها:

مبدأ وحدة الأراضي تؤكد أذربيجان على سيادتها الكاملة على إقليم ناغورنو كاراباخ استناداً إلى مبدأ وحدة الأراضي الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

حق تقرير المصير تدفع أرمينيا، وسكان الإقليم، بأن لهم الحق في تقرير المصير، استناداً إلى سابقة العديد من الأقاليم التي حصلت على استقلالها نتيجة لاستفتاءات شعبية.

في السنوات الأخيرة، لجأ الطرفان إلى محكمة العدل الدولية، حيث رفع كل طرف دعاوى تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات العسكرية. وقد أصدرت المحكمة قرارات مبدئية تدعو الطرفين إلى اتخاذ تدابير لحماية حقوق الأقليات ومنع تصعيد النزاع.

ورغم الجهود التي بذلتها مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلا أنها لم تحقق تقدماً ملموساً نحو حل النزاع.

وأسفرت اتفاقات وقف إطلاق النار الحروب المتكررة عن اتفاقات هدنة مؤقتة، إلا أنها لم تؤدِ إلى حلول دائمة للنزاع.

انطلاقاً مما سبق، وبما يتماشى مع منهجتي المقاربة الجيوسياسية والقانونية في تحليل هذا النزاع، تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين. يتناول المحور الأول تحليلاً جيوسياسياً للنزاع الأرميني الأذربيجاني، من خلال استعراض ديناميكياته المختلفة، وتوازنات القوى المؤثرة في الإقليم، إضافة إلى تسليط الضوء على الوسائل الدبلوماسية المتاحة لتسويته. أما المحور الثاني، فيركز على الجوانب القانونية للنزاع، خاصة في ظل التطورات الأخيرة التي شهدتها على مستوى محكمة العدل الدولية، مما يجعل هذه المستجدات محل اهتمام الباحثين والممارسين على حد سواء.

ناغورنو كاراباخ، أو مرتفعات قره باغ، هو إقليم غير ساحلي يقع بين أرمينيا وأذربيجان، ويمثل نقطة توتر دائمة بين البلدين. يتمتع الإقليم بأغلبية سكانية من الأرمن، حيث يشكلون حوالي 95% من إجمالي سكانه، أي ما يقارب 150 ألف نسمة، بينما تبلغ مساحته نحو 4400 كيلومتر مربع.¹

وعلى مدار عقود، كان هذا الإقليم محور نزاع حاد بين الطرفين، حيث تداخلت فيه العوامل التاريخية والجغرافية والإثنية، مما جعله أحد أكثر النزاعات دموية.²

وفقاً للتحليل الجيوبوليتيكي، يعد النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول ناغورنو كاراباخ وضعية جيوسياسية بامتياز، نظراً إلى أن السيطرة على هذا الإقليم تمثل هدفاً استراتيجياً بالغ الأهمية لكلا الطرفين، فالمنطقة ليست مجرد مساحة جغرافية متنازع عليها، بل هي ساحة لتصادم إرادات متناقضة وعلاقات قوة معقدة، حيث تسعى كل من أرمينيا وأذربيجان إلى فرض سيطرتها وفقاً لمصالحها القومية والتاريخية.

يتميز هذا النزاع بطابع "اللعبة الصفريّة"، أي أن مكسب طرف يعني خسارة للطرف الآخر، وهو ما أدى إلى استمراره لعقود طويلة، وتصنيفه كواحد من أقدم النزاعات الإثنية الانفصالية في العالم وأكثرها دموية. وعلى الرغم من الوساطات الدولية والمفاوضات المتكررة، فإن أي تصعيد عسكري بين الطرفين يخلّف نتائج كارثية، سواء على مستوى الخسائر البشرية أو تدمير البنى التحتية، ما يجعل الحل السياسي أكثر تعقيداً مع مرور الزمن.

يرتكز هذا النزاع على رؤيتين تاريخيتين متناقضتين، حيث تعتبر أرمينيا أن إقليم ناغورنو كاراباخ كان جزءاً من أرمينيا القديمة وإمارة أرزاخ، وأن الاستيطان الأرمني فيه يعود إلى العصور القديمة³، من هذا المنظور، ترى أرمينيا أن سكان الإقليم من الأرمن تعرضوا لظلم تاريخي عندما ألحقت المنطقة بأذربيجان خلال الحقبة السوفيتية، وهو ما يعزز رغبتهم في الانفصال.

أما أذربيجان، فتؤكد أن ناغورنو كاراباخ جزء لا يتجزأ من أراضيها، وأنه كان دائماً جزءاً من ولاياتها التاريخية. وتعتمد أذربيجان في طرحها على ما تعتبره حقائق سياسية وإدارية، حيث إن الاتحاد السوفيتي أقر رسمياً تبعية الإقليم لها في عشرينيات القرن الماضي، مما يمنحها الشرعية القانونية في المطالبة بسيادتها عليه.

¹ عادل عباسي، شينجيانغ.. بين السيطرة الصينية وحلم تركستان الشرقية، في جيوبولتيك النزاعات في قارة آسيا: الخصوصيات- الديناميات- التدايعات (القاهرة: المكب العربي للمعارف، 2021) ص 354

² Per Concordiam Staff, Post-Soviet Frozen Conflicts: the world continues to seek peaceful settlements of regional stalemates

³ 04. p Heiko Kruger, the Nagorno-Karabakh Conflict: a legal analysis (London: Springer, 2010)

إضافة إلى هذه الخلفيات التاريخية، فإن التركيبة الديمغرافية للإقليم تلعب دوراً محورياً في النزاع، حيث تسعى الأغلبية الأرمنية إلى تحقيق استقلالها أو الانضمام إلى أرمينيا، وهو ما ترفضه أذربيجان رفضاً قاطعاً، معتبرة أن الحفاظ على وحدة أراضيها مسألة سيادية لا تقبل التفاوض.

إلى جانب الخلفيات التاريخية والديموغرافية، يكتسب إقليم ناغورنو كاراباخ أهمية استراتيجية ورمزية بالغة. فمن الناحية الجغرافية، يمثل الإقليم منطقة مرتفعة تمنح سيطرة عسكرية مهمة على المناطق المحيطة به، ما يجعله ذا أهمية قصوى لكل من أرمينيا وأذربيجان. كما أن وجوده كمنطقة عازلة بين البلدين يضيف بعداً أمنياً معقداً، إذ إن أي تغيير في وضعه الجغرافي أو السياسي قد يؤدي إلى إعادة رسم خريطة التوازنات الإقليمية.

أما من الناحية الرمزية، فإن ناغورنو كاراباخ يحمل معاني وطنية وثقافية لكل من الطرفين. فمن منظور أرمينيا، يمثل الإقليم المجال الذي حافظت من خلاله الأسر الأرمنية الحاكمة في العصور الوسطى على استقلالها، ومن جهة أخرى، تعتبره أذربيجان جزءاً أساسياً من تراثها الوطني، كونه شهد ميلاد العديد من رموزها الثقافية، مثل الموسيقيين والشعراء الكبار.

مع استمرار التوترات بين أرمينيا وأذربيجان حول ناغورنو كاراباخ، يبقى الحل السياسي بعيد المنال، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، فعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية التي تقودها جهات دولية مثل مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلا أن النزاع لا يزال مفتوحاً على احتمالات متعددة، تتراوح بين التصعيد العسكري المستمر أو التوصل إلى تسوية سياسية شاملة¹.

و يبدو أن أي حل دائم للنزاع يتطلب معالجة الجذور العميقة للخلاف بين الطرفين، سواء من خلال الاعتراف بالحقوق المشروعة لكل طرف أو عبر صياغة آليات حكم ذاتي تضمن مصالح السكان المحليين وتحقيق الاستقرار في الإقليم.

وفي ظل تداخل المصالح الإقليمية والدولية، فإن مستقبل ناغورنو كاراباخ سيظل رهيناً بحسابات القوى الكبرى، ومدى قدرتها على فرض تسوية توازن بين المصالح المتعارضة لكل من أرمينيا وأذربيجان.

يُعد النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغورنو كاراباخ من بين أكثر النزاعات الإقليمية تعقيداً وطول أمده في منطقة القوقاز، إذ يمتد لأكثر من قرن من الزمن، متراوحاً بين فترات من الهدوء النسبي والتصعيد العسكري .

يعود جذور هذا النزاع إلى العشرينيات من القرن الماضي عندما قرر الاتحاد السوفيتي، بقيادة جوزيف ستالين، في 5 يوليو 1921، إنشاء منطقة ذات حكم ذاتي للأرمن داخل جمهورية

Oana, Tranca, Nagorno Karabakh: le parcours vers un conflit gelé, Etudes Internationales, 40(4), 2009, p 1

أذربيجان الاشتراكية السوفيتية¹، ورغم أن المجتمع الدولي يعترف بهذا الإقليم كجزء من أذربيجان، إلا أن أرمينيا استمرت في المطالبة بضمّه إليها، معتبرةً ذلك جزءاً من مشروعها لتوحيد الأراضي الأرمنية.

تصاعدت حدة الصراع في صيف عام 1987، حينما دعت الأكاديمية الأرمنية للعلوم إلى ضم إقليمي ناغورنو كاراباخ وناختشيفان إلى أرمينيا. أدى ذلك إلى زيادة حدة التوتر بين الجانبين، مما أسفر عن أعمال عنف في نوفمبر من العام نفسه.

وفي عام 1988، استغلت أرمينيا سياسة "الغلاسنوست" التي انتهجها الاتحاد السوفيتي، حيث قدمت طلباً رسمياً لضم ناغورنو كاراباخ إليها، غير أن القيادة السوفيتية برئاسة ميخائيل غورباتشوف قررت الإبقاء على الوضع القائم، مؤكدةً أن الإقليم سيظل تابعاً لأذربيجان.

مع تفكك الاتحاد السوفيتي وإعلان كل من أرمينيا وأذربيجان استقلالهما في عام 1991، اندلعت حرب شاملة بين الطرفين للسيطرة على إقليم ناغورنو كاراباخ. بحلول نهاية عام 1993، نجحت القوات الأرمنية في السيطرة على الإقليم، إضافةً إلى سبع مقاطعات أذربيجانية محيطة به، ما يعادل حوالي 16% من إجمالي مساحة أذربيجان.²

نتيجة لذلك عانت أذربيجان من خسائر فادحة، بينما استمرت الاشتباكات حتى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في عام 1994 بوساطة روسية، ورغم هذا الاتفاق، بقيت الأوضاع متوترة، حيث تواصلت المناوشات المسلحة والخطابات العدائية بين الجانبين.

خلال العقود التالية أثبتت الأحداث هشاشة اتفاق وقف إطلاق النار، إذ شهد النزاع عدة جولات تصعيدية، أبرزها حرب الأربعة أيام في أبريل 2016، والتي راح ضحيتها أكثر من 200 شخص خلال أيام قليلة، غير أن نقطة التحول الكبرى جاءت في سبتمبر 2020، عندما شنت أذربيجان هجوماً عسكرياً واسع النطاق لاستعادة الأقاليم التي خسرتها في عام 1994.

الشكل رقم 01 قبل حرب 2020



Source: Congressional Research Service (CRS), using data from the U.S. Department of State, ESRI, Garmin, and ArcWorld. Boundaries are not necessarily authoritative.

اعتمدت أذربيجان في هذه الحملة على قوات عسكرية حديثة، مسلحة بتكنولوجيا متطورة تشمل الطائرات المسيّرة وأنظمة الدفاع الجوي والصواريخ الباليستية.

استمرت الحرب لمدة ستة أسابيع، تمكنت خلالها القوات الأذربيجانية من تحقيق مكاسب استراتيجية مهمة، أبرزها استعادة عدة مناطق في ناغورنو كاراباخ، ومن بينها مدينة شوشا ذات الأغلبية الأذربيجانية، والتي تُعد مركزاً ثقافياً وتاريخياً مهماً لأذربيجان.¹

تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بوساطة روسيا، والذي نص على نشر نحو 2000 جندي روسي لحفظ السلام في منطقة النزاع، إضافةً إلى ضمان ممر بري يربط بين أرمينيا وناغورنو كاراباخ.

ولا تزال تداعيات الحرب مستمرة، حيث:

تجاوز عدد الوفيات القتالية 6000 شخص، بالإضافة إلى أكثر من 150 وفاة مدنية.

نزع عشرات الآلاف من الأشخاص، رغم أن بعضهم بدأ بالعودة.

تفكر الحكومة الأذربيجانية في إعادة توطين مئات الآلاف من الأذربيجانيين الذين نزحوا في التسعينيات، وهو ما يتطلب جهوداً واسعة لنزع الألغام وإعادة الإعمار.

لم تحسم الحرب الوضع السياسي المتنازع عليه لناغورنو كاراباخ، لكنها أدت إلى:

اضطرابات سياسية في أرمينيا، مما أضعف الحكومة هناك.

تعزيز نفوذ أذربيجان إقليمياً.

¹Ibid., p.20

زيادة تأثير القوى الإقليمية مثل روسيا وتركيا، وربما إيران.

ولطالما سعت السياسة الأمريكية إلى تحقيق حل تفاوضي للنزاع، من خلال:

إعادة السيطرة الأذربيجانية على المناطق المحيطة بناغورنو كاراباخ بطريقة سلمية.

ضمان أمن السكان والنازحين في منطقة النزاع.

دعم جهود نزع الألغام من المنطقة.

صرّحت وزارة الخارجية الأمريكية بأن وقف إطلاق النار ليس سوى خطوة أولى نحو حل سلمي تفاوضي للنزاع.

في أكتوبر 2020، تم تقديم ثلاثة قرارات في مجلس النواب وقرار في مجلس الشيوخ لمناقشة النزاع.

قانون الاعتمادات الموحدة لعام 2021 يتطلب تقييمًا استخباراتيًا حول التوترات بين أرمينيا وأذربيجان، بما في ذلك وضع إقليم ناغورنو كاراباخ.

دعا بعض أعضاء الكونغرس إلى إعادة النظر في المساعدات العسكرية المقدمة إلى أذربيجان.

وقدمت الولايات المتحدة 5 ملايين دولار كمساعدات إنسانية للمتضررين من القتال¹.

منذ عام 2001، تم منح إعفاء رئاسي سنوي لقانون "دعم الحرية (Section 907)" للسماح بتقديم مساعدات عسكرية لأذربيجان، بشرط أن تتخذ خطوات ملموسة لإنهاء الحصار أو استخدام القوة ضد أرمينيا وناغورنو كاراباخ.

رغم نجاح الاتفاق في إيقاف العمليات العسكرية، إلا أن التوترات بين البلدين لم تهدأ تمامًا، حيث ما زالت المخاوف قائمة من احتمال اندلاع نزاع جديد، خاصة في ظل عدم قبول بعض القوى داخل أرمينيا لخسارتها الإقليمية. كما أن مشاعر الانتقام والرغبة في استعادة الأراضي المفقودة ما زالت تهيمن على الخطاب السياسي الأرميني، ما قد يؤدي إلى تفجير صراع آخر في المستقبل.

على المستوى الإنساني، خلفت سلسلة النزاعات بين الطرفين آلاف الضحايا من الجانبين، سواء من المدنيين أو العسكريين، كما تسببت الحرب في نزوح أكثر من مليون شخص، معظمهم من الأذربيجانيين الذين أُجبروا على مغادرة منازلهم في التسعينيات، بالإضافة إلى الأرمينيين الذين اضطروا للفرار من المناطق التي استعادتها أذربيجان في عام 2020.

Walt, Cory , Andrew S Bowen, Azerbaijan and Armenia: The Nagorno Karabakh Conflict, ¹
<https://sgp.fas.org/crs/row/R46651.pdf>

يُعد النزاع الأرمني الأذربيجاني حول ناغورنو كاراباخ نموذجًا معقدًا للصراعات الإثنية والجيوسياسية، حيث يتداخل فيه البعد التاريخي مع المصالح الاستراتيجية والعوامل الديمغرافية. ورغم الجهود الدولية لحل الأزمة، يبقى السلام الدائم بعيد المنال، في ظل استمرار التوترات وعدم التوصل إلى تسوية نهائية تحظى بقبول الطرفين.

الشكل رقم 02 بعد حرب 2020



Source: Maj

Karabakh: Geopolitical Implications (New Delhi: Vivekananda International Foundation, March 2021) P.60..

المطلب الثاني: الأبعاد الجغرافية والثقافية

يُعد النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغورنو كاراباخ (المعروف أيضًا باسم "آرتساخ" لدى الأرمن) من بين الصراعات الإقليمية الأكثر تعقيدًا واستدامة في منطقة القوقاز. يمتد هذا الصراع بجذوره إلى فترات تاريخية بعيدة، ويتداخل فيه العديد من الأبعاد الجغرافية والثقافية التي أسهمت في تشكيل مساراته وتطوراتها عبر الزمن. إن فهم طبيعة هذا النزاع يقتضي تحليلًا معمقًا للعوامل الجغرافية التي تحدد أهميته الاستراتيجية، والجذور الثقافية والإثنية التي تغذي الصراع، بالإضافة إلى استعراض التطورات السياسية والعسكرية التي شهدتها الإقليم على مر العقود.

من الناحية الجغرافية يقع إقليم ناغورنو كاراباخ في منطقة جبلية جنوب القوقاز، وهي منطقة جيوسياسية حساسة تقع بين البحرين الأسود وقزوين. تبلغ مساحة الإقليم حوالي 4400 كيلومتر مربع، ويتميز بتضاريسه الوعرة التي تتكون من جبال ووديان وهضاب، مما يجعل السيطرة عليه تحديًا عسكريًا.

يبلغ عدد سكان الإقليم حوالي 150 ألف نسمة، غالبيتهم من الأرمن، مع وجود أقلية أذربيجانية.

إن الموقع الجغرافي للإقليم جعله محورًا للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية على مر العصور. فمنذ القدم، كانت منطقة القوقاز معبرًا للقوافل التجارية والجيوش الغازية، ومسرحًا للصراعات بين الإمبراطوريات المتنافسة. وفي العصر الحديث، اكتسبت المنطقة أهمية إضافية بسبب وجود احتياطات كبيرة من النفط والغاز في حوض بحر قزوين، مما جعلها محط أنظار القوى الكبرى.

تعود جذور النزاع إلى بدايات القرن العشرين، وتحديدًا إلى الفترة التي أعقبت انهيار الإمبراطورية الروسية وتشكيل الجمهوريات السوفيتية في منطقة القوقاز، في عام 1921، قررت السلطات السوفيتية ضم إقليم ناغورنو كاراباخ إلى جمهورية أذربيجان السوفيتية، رغم أن غالبية سكانه من الأرمن.

كان هذا القرار بمثابة قبلة موقوتة، إذ أثار استياء الأرمن الذين اعتبروا الإقليم جزءًا من وطنهم التاريخي، ويستندون إلى وجود كثافة سكانية أرمنية كبيرة في الإقليم بالإضافة إلى البعد التاريخي والثقافي، وهو ما أدى إلى توترات مستمرة بين الجانبين.¹

وقد تفاقمَت هذه التوترات في ظل السياسات السوفيتية التي كانت تهدف إلى تقسيم الجماعات الإثنية ضمن جمهوريات مختلفة لمنع النزاعات القومية، وهو ما أدى إلى خلق بؤر توتر وصراع في مختلف أنحاء الاتحاد السوفيتي.

مع تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات، أعلن إقليم ناغورنو كاراباخ استقلاله عن أذربيجان، مما أشعل حربًا دامية بين الطرفين، أسفرت عن مقتل ونزوح مئات الآلاف من السكان. تمكنت القوات الأرمنية خلال هذه الحرب من السيطرة على الإقليم ومناطق مجاورة، مما أدى إلى تغييرات ديموغرافية كبيرة في المنطقة.

كما تلعب الثقافة دورًا محوريًا في هذا النزاع، حيث يعتبر الأرمن إقليم ناغورنو كاراباخ جزءًا لا يتجزأ من تراثهم التاريخي والديني، ويستشهدون بوجود أديرة وكنائس تاريخية تعود إلى قرون مضت كدليل على ارتباطهم العميق بالمنطقة. يعتبر الأرمن الإقليم جزءًا من هويتهم الوطنية والتاريخية، ويرون فيه رمزًا لصمودهم وكفاحهم من أجل البقاء.

¹ settlements of Per Concordiam Staff, Post-Soviet Frozen Conflicts: the world continues to seek peaceful regional stalemates, https://www.marshallcenter.org/sites/default/files/files/2020-10/pC_V3N4_en-44-3_per_Concordiam_Staff.pdf, p 43

في المقابل يرى الأذربيجانيون أن الإقليم جزء من أراضيهم السيادية، ويشيرون إلى قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد على وحدة أراضي أذربيجان وتدعو إلى انسحاب القوات الأرمنية من المناطق المحتلة. يعتبر الأذربيجانيون الإقليم جزءاً لا يتجزأ من تاريخهم وثقافتهم، ويرفضون أي محاولة لتقويض سيادتهم على الإقليم.

إن هذا التنافس على الهوية والتاريخ والتراث، يعزز المشاعر القومية على الجانبين، ويجعل من الصعب التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

وعلى مر العقود شهد النزاع محاولات متعددة للتسوية عبر الوسائل الدبلوماسية والقانونية، إلا أن التعقيدات الجيوسياسية والتاريخية والثقافية جعلت من الصعب الوصول إلى حل دائم. وقد لعبت مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دوراً رئيسياً في الوساطة بين الطرفين، إلا أن جهودها لم تسفر عن نتائج ملموسة.

في عام 2020، اندلعت مواجهات عسكرية جديدة بين الطرفين، أسفرت عن تغييرات ميدانية وسياسية هامة، تمكنت القوات الأذربيجانية خلال هذه المواجهات من استعادة السيطرة على مناطق واسعة من الإقليم والمناطق المجاورة، مما أدى إلى تغيير ميزان القوى في المنطقة. وقد تدخلت روسيا لوقف القتال، وتم التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار برعاية روسية، نص على انسحاب القوات الأرمنية من بعض المناطق، ونشر قوات حفظ سلام روسية في الإقليم¹.

أسفرت المواجهات العسكرية في عام 2020 عن تغييرات ميدانية وسياسية هامة، وأعادت تسليط الضوء على هشاشة الاتفاقات السابقة وضرورة البحث عن حلول أكثر استدامة. ومن بين أهم هذه النتائج:

تمكنت أذربيجان من استعادة السيطرة على مناطق واسعة من الإقليم والمناطق المجاورة، مما أدى إلى تغيير ميزان القوى في المنطقة، وتعزيز موقفها التفاوضي.

تم نشر قوات حفظ سلام روسية في الإقليم، بهدف الحفاظ على وقف إطلاق النار، ومنع تجدد القتال بين الطرفين. إلا أن وجود هذه القوات يثير تساؤلات حول مستقبل الإقليم، ودور روسيا في المنطقة.

أدت المواجهات العسكرية إلى تدهور الوضع الإنساني في الإقليم، ونزوح عشرات الآلاف من السكان، وتدمير البنية التحتية. هناك حاجة ماسة إلى توفير المساعدات الإنسانية للمتضررين، وإعادة إعمار المناطق المتضررة.

¹settlements of Per Concordiam Staff, Post-Soviet Frozen Conflicts: the world continues to seek peaceful regional stalemates, https://www.marshallcenter.org/sites/default/files/files/2020-10/pC_V3N4_en-44-3_per_Concordiam_Staff.pdf. p 43

أثر النزاع على العلاقات الإقليمية والدولية، وزاد من حدة التوتر بين القوى المتنافسة في المنطقة. وقد تدخلت تركيا بقوة لدعم أذربيجان، بينما حافظت روسيا على علاقات جيدة مع الطرفين.

إن النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغورنو كاراباخ، يمثل تحديًا كبيرًا للأمن والاستقرار في منطقة القوقاز. إن الوصول إلى حل سلمي وعادل للنزاع، يتطلب جهودًا متواصلة من جميع الأطراف المعنية، وإرادة سياسية قوية، والتزامًا بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. إن تحقيق السلام في هذه المنطقة، ليس فقط مصلحة لأرمينيا وأذربيجان، بل هو أيضًا مصلحة للمنطقة والعالم بأسره.

المبحث الثاني: الوساطة الدولية في النزاع

المطلب الأول: دور المنظمات الدولية

يعتبر النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول منطقة ناغورنو كاراباخ من أكثر الصراعات تعقيداً واستمرارية في منطقة جنوب القوقاز، وقد حاولت المنظمات الدولية المختلفة التدخل لتسوية النزاع، خاصة بعد اندلاع جولات متكررة من المواجهات المسلحة التي أسفرت عن خسائر بشرية ومادية كبيرة. ومن بين هذه المنظمات، برز دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، والأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، حيث قدمت كل منها جهوداً دبلوماسية وإنسانية للمساهمة في حل النزاع أو الحد من تبعاته. ومع ذلك، ورغم الجهود الحثيثة، لم تتمكن هذه الجهات من تحقيق تسوية دائمة وشاملة للنزاع، ما أثار تساؤلات حول فعالية التدخل الدولي في هذا النوع من النزاعات.

دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) ومجموعة مينسك

في أوائل عام 2001 التقى ممثلو أرمينيا وأذربيجان وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة في باريس وفي كي وست بفلوريدا، ومع ذلك، فقد ظلت المحادثات في كي ويست سرية إلى حد كبير ولم يتم متابعتها.

في 7 أكتوبر 2002 خلال قمة رابطة الدول المستقلة في تشيسيناو، تم طرح فائدة مجموعة مينسك في مفاوضات السلام للمناقشة من قبل الوفدين الأرمني والأذربيجاني، وبحسبهم، لم تكن وساطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي استمرت عشر سنوات فعالة بما فيه الكفاية.

في 19 ديسمبر 2015، عقد سيرج سركسيان وإلهام علييف قمة في برن، سويسرا تحت رعاية الرئيسين المشاركين، وأيد الرؤساء العمل الجاري للحد من مخاطر العنف وأكدوا استعدادهم لمواصلة الانخراط في تسوية.

عقدت القمة الأخيرة بين إلهام علييف وسيرج سركسيان في 16 أكتوبر 2017 ونظمتها مجموعة مينسك في جنيف، سويسرا

واعترف الرئيسان باتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل تعزيز عملية المفاوضات وتخفيف التوترات على خط التماس¹.

موقف الأمم المتحدة من النزاع

لطالما دعت الأمم المتحدة إلى ضرورة إنهاء الأعمال العدائية بين أرمينيا وأذربيجان. وقد أصدرت عدة قرارات تدعو إلى احترام سيادة الدولتين وإيجاد حل سلمي للنزاع، في سبتمبر 2023، أكد مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون أوروبا وآسيا الوسطى والأمريكتين على ضرورة وقف دائم لجميع الأعمال العدائية بين البلدين، مشددًا على أهمية الامتثال للقانون الدولي واحترام حقوق الإنسان.²

دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) في المجال الإنساني

باعتبارها منظمة إنسانية محايدة، لعبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر دورًا أساسيًا في التخفيف من المعاناة الإنسانية الناجمة عن النزاع. وقد قامت بعدة مبادرات لدعم المدنيين وحماية حقوقهم، من بينها:

ناشدت اللجنة جميع الأطراف احترام وحماية حياة المدنيين والبنية التحتية المدنية، تماشيًا مع التزاماتهم الدولية.

قامت بتقديم مساعدات طبية وغذائية للمتضررين، إضافة إلى دعم العائلات التي فقدت أفرادًا خلال النزاع.

اضطلعت اللجنة بدور الوسيط في عمليات تبادل الأسرى واستعادة جثث القتلى بين الطرفين، مما ساهم في بناء قدر من الثقة بين الجانبين.

¹ "Joint Statement by the Foreign Ministers of Armenia and Azerbaijan and the Co-Chairs of the OSCE Minsk Group | OSCE". www.osce.org (Archived from the original on 2020-12-24. Retrieved 2025-02-25. بالإنجليزية.

² أرمينيا وأذربيجان: الأمم المتحدة تدعو إلى إنهاء الأعمال العدائية، الموقع : <https://news.un.org/ar/story/2023/09/1123947> تاريخ الاطلاع : 25/02/2025

المطلب الثاني: تقييم نجاحات و اخفاقات الوساطة الدولية

لم تكن قرارات الأمم المتحدة ملزمة بشكل كامل، مما جعل تنفيذها يعتمد بشكل أساسي على إرادة الأطراف المتنازعة والدعم الدولي.

لم تستطع الأمم المتحدة فرض وقف دائم لإطلاق النار أو تقديم حلول قابلة للتطبيق على المدى الطويل.

كانت روسيا وتركيا من أبرز اللاعبين المؤثرين في النزاع، حيث قامت روسيا بلعب دور الوسيط، بينما دعمت تركيا أذربيجان بشكل واضح، مما جعل قرارات الأمم المتحدة أقل تأثيراً مقارنة بالدور الذي لعبته القوى الإقليمية.

رغم هذه التحديات، استمرت الأمم المتحدة في دعم الجهود الإنسانية والدبلوماسية، بما في ذلك تعزيز الحوار بين الطرفين وتشجيع الحلول السلمية.

في بعض الأحيان واجهت فرق الصليب الأحمر صعوبات في الوصول إلى المناطق التي تحتاج إلى المساعدات الإنسانية بسبب استمرار القتال.

احتاجت اللجنة إلى تمويل مستمر لضمان استمرار عمليات الإغاثة، ولكن في بعض الفترات، لم تكن الموارد كافية لتلبية جميع الاحتياجات.

رغم حيادها، وجدت اللجنة نفسها في موقف حساس عند التعامل مع طرفي النزاع، ما أثر أحياناً على مدى تعاون الأطراف معها.

رغم الجهود المتواصلة التي بذلتها المنظمات الدولية، لم يتم التوصل إلى حل دائم للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها:

عدم وجود التزام قوي من الأطراف المتنازعة بالحلول السلمية حيث فضلت بعض الأطراف الحلول العسكرية لتحقيق مكاسب على الأرض.

التأثير الكبير للقوى الإقليمية مثل روسيا وتركيا، اللتين لعبتا دوراً أكبر من المنظمات الدولية في توجيه مسار النزاع.

ضعف الآليات التنفيذية للمنظمات الدولية إذ لم تتمكن هذه المنظمات من فرض قرارات ملزمة أو تنفيذ حلول دائمة.

يبقى النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول ناغورنو كاراباخ من التحديات الإقليمية الكبرى التي لم تجد حلاً مستداماً حتى الآن.

ورغم الجهود التي بذلتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلا أن هذه الجهود ظلت محدودة في تأثيرها بسبب التعقيدات السياسية والعسكرية المحيطة بالنزاع.

ومع استمرار التحولات الجيوسياسية في المنطقة، سيظل الدور المستقبلي لهذه المنظمات مرهوناً بإمكانية تطوير آليات أقوى وأكثر فاعلية للتعامل مع النزاعات الإقليمية بشكل أكثر تأثيراً ونجاحاً.

خلاصة الفصل

رغم الجهود الدبلوماسية التي تقودها جهات دولية مثل مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلا أن النزاع لا يزال مفتوحاً على احتمالات متعددة، بما في ذلك التصعيد

العسكري المستمر. وقد تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بوساطة روسيا، والذي نص على نشر قوات حفظ سلام روسية في منطقة النزاع، لكن ذلك لم يمنع استمرار التوترات بين البلدين.

لم تكن قرارات الأمم المتحدة ملزمة بشكل كامل، مما جعل تنفيذها يعتمد على إرادة الأطراف المتنازعة. واستمرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تقديم مساعدات إنسانية للمتضررين، ولكنها واجهت صعوبات في الوصول إلى المناطق المحتاجة. ويرجع عدم التوصل إلى حل دائم للنزاع إلى عدم وجود التزام قوي من الأطراف المتنازعة بالحلول السلمية، والتأثير الكبير للقوى الإقليمية، وضعف الآليات التنفيذية للمنظمات الدولية.

مع استمرار التحولات الجيوسياسية في المنطقة، سيظل الدور المستقبلي للمنظمات الدولية مرهوناً بإمكانية تطوير آليات أقوى وأكثر فاعلية للتعامل مع النزاعات الإقليمية، ويبقى السلام الدائم بعيد المنال في ظل استمرار التوترات وعدم التوصل إلى تسوية نهائية تحظى بقبول الطرفين.

الفصل الثالث

المفاوضات كإطار لحل النزاع

الأذري الأرمني

المبحث الأول: جهود المفاوضات السابقة

المطلب الأول: اتفاقيات وقف إطلاق النار

شهد نزاع ناغورنو كاراباخ عدة اتفاقيات لوقف إطلاق النار على مر السنين، كان أبرزها:

اتفاق وقف إطلاق النار عام 1994 أنهى هذا الاتفاق الحرب الأولى بين أرمينيا وأذربيجان، لكنه لم يسفر عن تسوية سلمية دائمة، مما أدى إلى استمرار التوترات والنزاعات المتقطعة¹

اتفاق وقف إطلاق النار الثلاثي عام 2020 في 9 نوفمبر 2020، وقّع كل من رئيس أذربيجان إلهام علييف، ورئيس وزراء أرمينيا نيكول باشينيان، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، اتفاقاً لوقف إطلاق النار بوساطة روسية. نص الاتفاق على: وقف كامل للأعمال العدائية.

استعادة أذربيجان للمناطق المحيطة بناغورنو كاراباخ التي كانت تحت السيطرة الأرمينية. نشر قوات حفظ سلام روسية في المنطقة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

إنشاء ممر لاتشين الذي يربط أرمينيا بناغورنو كاراباخ تحت حماية قوات حفظ السلام الروسية. هذا الاتفاق غير التوازن الجيوسياسي في المنطقة، مؤسساً لوجود روسي مباشر ومؤثراً على العلاقات الإقليمية².

اتفاق وقف إطلاق النار عام 2023 في سبتمبر 2023، وبعد تصاعد الأعمال القتالية، أعلنت القوات الأرمينية في ناغورنو كاراباخ وقف إطلاق النار، ووافقت على نزع سلاحها وحل قواتها المسلحة. جاء ذلك بعد هجوم شنه الجيش الأذربيجاني في المنطقة

على الرغم من هذه الاتفاقيات، لا يزال الوضع في ناغورنو كاراباخ معقداً، مع استمرار التوترات بين أرمينيا وأذربيجان. تتطلب التسوية الدائمة حلاً سياسياً شاملاً يضمن حقوق جميع الأطراف المعنية.

المطلب الثاني: دور الأطراف الإقليمية والدولية في المفاوضات

يُعدّ النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغورنو كاراباخ من أكثر الصراعات تعقيداً في منطقة القوقاز، حيث تتداخل فيه الأبعاد التاريخية والعرقية والدينية، بالإضافة إلى المصالح الجيوسياسية للأطراف الإقليمية والدولية. منذ تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات، اندلعت حرب بين الدولتين للسيطر طلبة السيطرة على الإقليم لكنه لم يسفر عن تسوية سلمية دائمة، مما أدى إلى استمرار التوترات والنزاعات المتقطعة.

¹ أكتيب الأمم المتحدة بشأن التسوية السلمية للمنازعات بين الدول، 1992. S/PV.9132. ONU,-OfficielsDocumentsdeSystème²

تلعب الأطراف الإقليمية والدولية دورًا حاسمًا في مسار هذا النزاع، سواء من خلال الدعم العسكري والسياسي المباشر لأحد الطرفين، أو عبر جهود الوساطة ومحاولات فرض تسويات سلمية. تُعدُّ روسيا وتركيا من أبرز الفاعلين الإقليميين في هذا السياق، حيث تدعم روسيا تقليديًا أرمينيا، بينما تقف تركيا بقوة إلى جانب أذربيجان.

بالإضافة إلى ذلك، تسعى كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى لعب دور في الوساطة، من خلال مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي أنشئت عام 1992 بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع¹

في هذا السياق المعقد تبرز أهمية تقديم تأكيدات و ضمانات بعدم تكرار الانتهاكات كجزء أساسي من أي عملية تفاوضية تهدف إلى تحقيق سلام دائم. تتطلب هذه الضمانات التزامًا صادقًا من الأطراف المتنازعة، بالإضافة إلى دعم ومراقبة من قبل الجهات الإقليمية والدولية لضمان تنفيذها.

من الناحية القانونية، لجأت أرمينيا إلى محكمة العدل الدولية، مستندة إلى المادة 36 من نظام المحكمة والمادة 22 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، متهمًا أذربيجان بانتهاكات جسيمة تشمل التطهير العرقي، والقتل بدوافع عرقية، والتعذيب، وخطاب الكراهية، والحرمان من الحقوق الأساسية. طلبت أرمينيا تدابير تحفظية، مثل الإفراج الفوري عن الأسرى الأرمن، ومنع التحريض على الكراهية، وحماية التراث الثقافي والديني الأرمني

في 7 ديسمبر 2021، أصدرت محكمة العدل الدولية أمرًا يتضمن تدابير تحفظية تُلزم أذربيجان بحماية المحتجزين بسبب نزاع عام 2020، وضمان سلامتهم وحقوقهم القانونية، ومنع التحريض على الكراهية والتمييز العنصري، وحماية التراث الثقافي الأرمني²

من جانبها، رفعت أذربيجان دعوى مماثلة في 23 سبتمبر 2021، متهمًا أرمينيا بانتهاك اتفاقية القضاء على التمييز العنصري، مطالبةً باعتراف المحكمة بانتهاكات أرمينيا، واتخاذ تدابير لوقف التطهير العرقي، والتعاون في إزالة الألغام، ووقف تدمير التراث الثقافي الأذربيجاني³

تعكس هذه الدعاوى المتبادلة تعقيد النزاع وتشابك الاتهامات بين الطرفين، مما يبرز أهمية دور الأطراف الإقليمية والدولية في تقديم ضمانات بعدم تكرار الانتهاكات لتحقيق تقدم في المفاوضات⁴.

¹ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مجموعة مينسك، 1992.

² محكمة العدل الدولية، الأوامر الصادرة في 7 ديسمبر 2021 بشأن تدابير تحفظية في قضية أرمينيا ضد أذربيجان

³ قضية أذربيجان ضد أرمينيا في 23 ديسمبر 2021

⁴ S/2012/289. ONU, -Officiels Documents de Système

المبحث الثاني: مستقبل المفاوضات

المطلب الأول: المقترحات الدولية

في سياق النزاعات الدولية، تُعد مسألة تقديم تأكيدات و ضمانات بعدم تكرار الانتهاكات محورًا أساسيًا في جهود المجتمع الدولي لتعزيز السلم والأمن. تتجلى هذه الجهود من خلال مجموعة من المقترحات والتدابير التي تهدف إلى منع تكرار الانتهاكات و ضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

التزام الدول المتنازعة : من بين المقترحات الدولية، التأكيد على ضرورة تقديم الدول المتنازعة ضمانات بعدم تكرار الأفعال غير المشروعة التي ارتكبت خلال النزاع. يشمل ذلك اتخاذ تدابير فعّالة لمنع حدوث انتهاكات مستقبلية، وتقديم تأكيدات رسمية بالالتزام بالقانون الدولي، وتنفيذ إصلاحات مؤسسية تهدف إلى تعزيز سيادة القانون و ضمان عدم تكرار الانتهاكات¹

مثال نزاع أرمينيا وأذربيجان : دعت المنظمات الدولية إلى الإفراج الفوري عن جميع أسرى الحرب الأرمن وإعادتهم إلى أوطانهم، مشددة على أن التصرف خلافًا لذلك يشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني²

إصلاحات مؤسسية : تتضمن هذه الإصلاحات تعزيز آليات الرقابة والمساءلة، تطوير سياسات تعليمية وتوعوية لنشر ثقافة حقوق الإنسان، وإنشاء لجان مستقلة للتحقيق في الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين.

التعاون الدولي : يُعتبر التعاون الدولي عنصرًا حاسمًا في ضمان عدم تكرار الانتهاكات، من خلال دعم جهود بناء السلام، تعزيز الحوار بين الأطراف المتنازعة، وتقديم المساعدة التقنية والفنية للدول في مجالات مثل إصلاح القطاع الأمني والقضائي.

تُعد المقترحات الدولية لتقديم تأكيدات و ضمانات بعدم تكرار الانتهاكات جزءًا أساسيًا من الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. يتطلب تنفيذ هذه المقترحات التزامًا جادًا من الدول والمجتمع الدولي، بالإضافة إلى تعاون وثيق لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الثاني: التحديات

¹ S/2012/289. ONU, -Officiels Documents de Système

² S/PV.9132. ONU, -Officiels Documents de Système

في 23 سبتمبر 2021، رفعت أذربيجان دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية ضد أرمينيا، متهمَةً إياها بانتهاك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري¹ تضمنت الدعوى طلبات متعددة، من بينها:

إعلان أن أرمينيا انتهكت عدة مواد من الاتفاقية من خلال أجهزتها ووكلائها والأشخاص والكيانات التي تعمل بتوجيه منها أو تحت سيطرتها.

إنهاء أي سياسات تستهدف التطهير العرقي للأذربيجانيين.

التعاون الفوري مع عمليات إزالة الألغام في الأراضي الأذربيجانية المحتلة سابقاً، وتقديم خرائط دقيقة لحقول الألغام.

التوقف عن تدمير المواقع التراثية والثقافية الأذربيجانية.

الكف عن نشر أو ترويج الدعاية وخطاب الكراهية ضد الأذربيجانيين.

تقديم ضمانات بعدم تكرار السلوك غير القانوني وتعويض الأضرار الناجمة عنه.

استندت أذربيجان في دعواها إلى المادة 36 من نظام محكمة العدل الدولية والمادة 22 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وهو نفس الأساس القانوني الذي استخدمته أرمينيا في دعواها السابقة ضد أذربيجان²

بالإضافة إلى ذلك، طلبت أذربيجان تدابير تحفظية، تشمل:

تمكين أذربيجان من إزالة الألغام الأرضية من أراضيها، بما في ذلك تقديم معلومات دقيقة عن مواقع الألغام.

وقف أرمينيا فوراً زرع الألغام الأرضية أو تشجيع أو تسهيل زرعها.

منع المنظمات والأفراد على أراضي أرمينيا من التحريض على الكراهية العنصرية والعنف ضد الأذربيجانيين.

الامتناع عن أي إجراء قد يؤدي إلى تفاقم النزاع أو توسيع نطاقه.

في 7 ديسمبر 2021، أصدرت محكمة العدل الدولية أمراً بخصوص طلب أذربيجان لتدابير تحفظية، حيث أمرت أرمينيا باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع التحريض على الكراهية العنصرية، والامتناع عن أي عمل قد يؤدي إلى تفاقم النزاع¹

¹ محكمة العدل الدولية، دعوى أذربيجان ضد أرمينيا، 23 سبتمبر 2021.

² نظام محكمة العدل الدولية، المادة 36، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 22.

في 12 نوفمبر 2024، قضت المحكمة بإمكانية استمرار القضايا المتبادلة بين أرمينيا وأذربيجان بشأن التمييز العنصري، رافضة جميع الاعتراضات التي قدمتها أذربيجان ضد قضية أرمينيا، وقبلت بعض الاعتراضات التي قدمتها أرمينيا، مما قلص نطاق قضية أذربيجان ليشمل الحوادث التي وقعت بعد سبتمبر 1996 واستبعاد الادعاءات المتعلقة بالأضرار البيئية²

من المتوقع أن تستمر هذه القضايا في جلسات استماع خلال العام المقبل.

تجدر الإشارة إلى أن النزاع بين أرمينيا وأذربيجان له امتدادات إقليمية ودولية واسعة، حيث تتدخل فيه عدة فواعل جيوسياسية، مما يزيد من تعقيد عملية التوصل إلى حل دائم ومستدام³

¹ محكمة العدل الدولية، أمر التدابير التحفظية، 7 ديسمبر 2021.

² محكمة العدل الدولية، قرار بشأن القضايا المتبادلة، 12 نوفمبر 2024.

³ International Crisis Group, 10 Conflicts to Watch in 2024

خاتمة

خاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تعمقت في تحليل دور الوساطة والمفاوضات في تسوية النزاع الأذري الأرمني، نصل إلى مجموعة من النتائج الجوهرية التي تفسر مساره المعقد، ونقدم بناءً عليها عددًا من التوصيات التي قد تساهم في بناء سلام أكثر استدامة في منطقة جنوب القوقاز.

أولاً: النتائج

أظهرت الدراسة أن جهود الوساطة الدولية، خاصة عبر مجموعة مينسك، كانت فعالة في "إدارة" النزاع وتجميده لسنوات، لكنها أخفقت في "حله". ويعود هذا الإخفاق بشكل رئيسي إلى غياب إرادة سياسية حقيقية لدى الطرفين للتوصل إلى تسوية، وتضارب مصالح القوى الكبرى، وعجز إطار الوساطة عن فرض حلول ملزمة.

أثبتت وقائع حربي 2020 و 2023 أن موازين القوى العسكرية على الأرض كانت العامل الحاسم في تحديد مخرجات الصراع. فالاتفاقيات التي تم التوصل إليها لم تكن نتاج مفاوضات متوازنة، بل كانت تكريسًا للأمر الواقع الذي فرضته القوة العسكرية.

كان دور القوى الإقليمية، وتحديدًا روسيا وتركيا، يفوق بكثير دور المنظمات الدولية. فروسيا، كوسيط وقوة عسكرية على الأرض، وتركيا، كداعم استراتيجي لأذربيجان، هما من هندسا التسويات الأخيرة، مما يعكس تراجع الدبلوماسية متعددة الأطراف لصالح التفاهات الإقليمية.

أكدت الدراسة أن النزاع يتجاوز كونه خلافًا على الأرض، فهو صراع هويات وذاكرة تاريخية وروايات متضاربة، مما يجعل أي حل يتجاهل هذه الأبعاد النفسية والثقافية سطحيًا وقابلًا للانحياز.

استُخدم اللجوء إلى محكمة العدل الدولية كجزء من المعركة الدبلوماسية والقانونية لتعزيز الروايات الوطنية وحشد الدعم الدولي، أكثر من كونه سعيًا حقيقيًا نحو حل قضائي للنزاع.

ثانيًا: التوصيات

بناءً على النتائج المستخلصة، توصي الدراسة بما يلي:

ضرورة الانتقال من "عقلية اللعبة الصفرية" إلى مقاربة تهدف إلى تحقيق مكاسب مشتركة، والبدء بخطوات بناء الثقة في المجالات الإنسانية، مثل ضمان حقوق وأمن جميع سكان الإقليم وحماية التراث الثقافي والديني للطرفين.

ينبغي على روسيا وتركيا استثمار نفوذهما للدفع نحو سلام شامل ومستدام، يتجاوز مجرد تثبيت الأمر الواقع العسكري، ويضمن عدم تكرار العنف من خلال معالجة المظالم المتبقية.

يجب على الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي دعم عملية تطبيع العلاقات من خلال تقديم المساعدات الإنسانية، وتمويل مشاريع إعادة الإعمار، وتقديم الخبرة الفنية في مجالات مثل ترسيم الحدود والعدالة الانتقالية.

الدعوة إلى تكثيف الدراسات التي تركز على آليات المصالحة المجتمعية، ودور المجتمع المدني في بناء السلام من القاعدة، وكيفية ضمان الحقوق السياسية والثقافية للأقليات في مرحلة ما بعد الصراع.

إن الطريق نحو سلام عادل ودائم في القوقاز لا يزال طويلاً، ولكنه يبدأ حتماً بالاعتراف بأن الحلول العسكرية قد توقف الحرب، لكنها لا تبني السلام، وأن الحوار القائم على الاحترام المتبادل والضمانات الأمنية للجميع هو السبيل الوحيد لتجاوز الماضي.

المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

القرآن الكريم

سورة البقرة، الآية 143.

سورة النساء، الآية 109.

سورة هود، الآية 32.

النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية

نظام محكمة العدل الدولية، المادة 36.

قانون الوساطة الأردني رقم 12 لسنة 2006

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

الكتب

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب. 2016 .

البتانوني، خيرى عبد الفتاح السيد . الوساطة كوسيلة بديلة لفض المنازعات المدنية والتجارية . الإسكندرية، 2008.

الحنفي، عبد الحميد عثمان . التحكيم في منازعات العمل الجماعية . مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1995.

سلامة، أحمد عبد الكريم . النظرية العامة للنظم الودية لتسوية المنازعات . دار النهضة العربية، القاهرة، 2013.

شكري، محمد عزيز . العلاقات الدولية في الإسلام . دار الفكر العربي، القاهرة، 1990.

الصغير، محمد . الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية . دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

عباسي، عادل. "شينجيانغ.. بين السيطرة الصينية وحلم تركستان الشرقية". في: **جيوبولتيك النزاعات في قارة آسيا: الخصوصيات- الديناميات- التداعيات**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2021.

منصور، سمير. **الدبلوماسية والمفاوضات الدولية**. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.

برهان، محمد عبد الرحمن. **تاريخ العلاقات الدولية القديمة**. دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

الرسائل والأطروحات الجامعية

خروبي، نسرین. **الوساطة كطريق بديل لحل النزاعات**. مذكرة ماستر، جامعة قلمة، 2018.

عروي، عبد الكريم. **الطرق البديلة في حل المنازعات القضائية والصلح**. رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجزائر، 2012.

فاقد، عمر. **التحكيم في النزاعات الدولية**. مذكرة ماستر، مركز تيسمسيلت، تيسمسيلت، 2017.

فايزي، يعقوب. **نظام الوساطة القضائية**. أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قلمة 8 مايو 1945، الجزائر، 2016.

المقالات والمجلات العلمية

أحمد، إبراهيم إبراهيم. **مجلة المحاماة**. العدد الأول.

أطويف، محمد. "الوساطة الاتفاقية في القانون رقم 05-08". **مجلة الحقوق المغربية**، العدد الثالث، 2013.

الصدوق، خيرة. "الوساطة القضائية في التشريع الجزائري". **دفاتر السياسة والقانون**، العدد الرابع، 2011.

عرفة، محمد عبد الحميد. "الوساطة الجنائية في دفع مستقبل العدالة الجنائية إلى الأمام: دراسة تحليلية مقارنة". **مجلة القانون - جامعة الإسكندرية**، المجلد 1، العدد 1، 2024.

الوثائق والتقارير والمواقع الإلكترونية

أرمينيا وأذربيجان: الأمم المتحدة تدعو إلى إنهاء الأعمال العدائية .موقع أخبار الأمم المتحدة، تم الاطلاع بتاريخ 2025/02/25.
<https://news.un.org/ar/story/2023/09/1123947>

كتيب الأمم المتحدة بشأن التسوية السلمية للمنازعات بين الدول. 1992 .

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مجموعة مينسك. 1992 .

وثائق الأمم المتحدة

S/2012/289. ONU, -Officiels Documents de Système.

S/PV.9132. ONU, -Officiels Documents de Système.

قرارات وأوامر محكمة العدل الدولية

قضية أذربيجان ضد أرمينيا في 23 ديسمبر 2021.

محكمة العدل الدولية، الأوامر الصادرة في 7 ديسمبر 2021 بشأن تدابير تحفظية في قضية أرمينيا ضد أذربيجان.

محكمة العدل الدولية، أمر التدابير التحفظية، 7 ديسمبر 2021.

محكمة العدل الدولية، دعوى أذربيجان ضد أرمينيا، 23 سبتمبر 2021.

محكمة العدل الدولية، قرار بشأن القضايا المتبادلة، 12 نوفمبر 2024.

ثانياً: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

Books

Buhring-Uhle, C. **Arbitration and Mediation in International Business**. Second Edition, Kluwer Law International, London, UK, 2006.

Kruger, Heiko. **The Nagorno-Karabakh Conflict: A Legal Analysis**. London: Springer, 2010.

Nougein, H. J., et al. **Guide Pratique de L'arbitrage et de la Mediation Commerciale**. Paris, Litec, 2004.

Articles, Papers, and Reports

Buchman, B. L. **Mediation**. Paper presented at Cairo Mediation International Centre for by Cairo Regional Conference Organized by Commercial Arbitration, 21-22 October 2001.

International Crisis Group. **10 Conflicts to Watch in 2024**.

Mallick, P.K. **Armenian-Azerbaijani Conflict over Nagorno-Karabakh: Geopolitical Implications**. New Delhi, Vivekananda International Foundation, March 2021.

Nuret, Bertrand. "La mediation en droit public: d'une chimere a une obligation?". **La semaine Juridique administrations et Collectivites territoriales**, N 9-4 Mars, 2006.

Nyef, Ayman Abdul Rahim Mohammed. "Conciliation as an Alternative Means of Resolving Investment Disputes." **Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)**, vol. 2, no. 3, July-Sept. 2024, pp. 21-39.

Oana, Tranca. "Nagorno Karabakh: le parcours vers un conflit gelé." **Etudes Internationales**, 40(4), 2009.

Per Concordiam Staff. **Post-Soviet Frozen Conflicts: The world continues to seek peaceful settlements of regional stalemates**. 2020.

Websites and Online Documents

"Joint Statement by the Foreign Ministers of Armenia and Azerbaijan and the Co-Chairs of the OSCE Minsk Group". **OSCE**, Retrieved 2025-02-25.

<https://www.osce.org/minsk-group/468037>

Welt, Cory, & Andrew S. Bowen. **Azerbaijan and Armenia: The Nagorno Karabakh Conflict**.

<https://sgp.fas.org/crs/row/R46651.pdf>

الفهرس

فهرس المواضيع

الصفحة	الموضوع
أ	مقدمة
1	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للوساطة والمفاوضات
1	تمهيد
2	المبحث الأول: التأصيل النظري للوساطة
2	المطلب الأول: تعريف الوساطة وأهدافها
10	المطلب الثاني: شروط نجاح الوساطة وعوامل فشلها
18	المبحث الثاني: التأصيل النظري للمفاوضات
18	المطلب الأول: مفهوم المفاوضات وأشكالها
21	المطلب الثاني: استراتيجيات المفاوضات وأدواتها
24	خلاصة الفصل الأول
25	الفصل الثاني: الوساطة كإطار لحل النزاع الأذري الأرميني
25	تمهيد
26	المبحث الأول: تاريخ النزاع الأذري الأرميني
26	المطلب الأول: الجذور التاريخية والسياسية للنزاع

33	المطلب الثاني: الأبعاد الجغرافية والثقافية
36	المبحث الثاني: الوساطة الدولية في النزاع
36	المطلب الأول: دور المنظمات الدولية
38	المطلب الثاني: تقييم نجاحات وإخفاقات الوساطة الدولية
40	خلاصة الفصل الثاني
41	الفصل الثالث: المفاوضات كإطار لحل النزاع الأذري الأرميني
41	المبحث الأول: جهود المفاوضات السابقة
41	المطلب الأول: اتفاقيات وقف إطلاق النار
42	المطلب الثاني: دور الأطراف الإقليمية والدولية في المفاوضات
44	المبحث الثاني: مستقبل المفاوضات
44	المطلب الأول: المقترحات الدولية
45	المطلب الثاني: التحديات
47	خاتمة
47	أولاً: النتائج
48	ثانياً: التوصيات
49	قائمة المصادر والمراجع

المخلص

تبحث هذه الدراسة في دور آليات الوساطة والمفاوضات في إدارة وتسوية النزاع الأذري الأرمني حول إقليم ناغورنو كاراباخ. وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، تستعرض الدراسة الإطار النظري لهاتين الآليتين، ثم تحلل تاريخ الصراع، وتقيم جهود الوساطة الدولية التي قادتها مجموعة مينسك، ونتائج المفاوضات المباشرة. وقد توصلت الدراسة إلى أن جهود الوساطة كانت محدودة الفعالية أمام غياب الإرادة السياسية وهيمنة القوى الإقليمية، كتركيا وروسيا. وفي الختام، تخلص الدراسة إلى أن الحسم العسكري هو الذي فرض وقائع جديدة، مما يؤكد أن السلام المستدام يتطلب تجاوز منطق القوة والتركيز على بناء الثقة ومعالجة جذور الصراع.

الكلمات المفتاحية : وورد – المفاوضات – الوساطة – النزاع الارمني

Abstract :

This study examines the role of mediation and negotiation mechanisms in managing and resolving the Azerbaijani-Armenian conflict over the Nagorno-Karabakh region. Employing a descriptive-analytical approach, the study reviews the theoretical framework of these mechanisms, analyzes the conflict's history, and evaluates the international mediation efforts led by the Minsk Group, as well as the outcomes of direct negotiations. The research found that mediation efforts had limited effectiveness due to a lack of political will and the dominance of regional powers like Turkey and Russia. Ultimately, the study concludes that military outcomes dictated new realities, underscoring that sustainable peace requires moving beyond the logic of force and focusing on confidence-building and addressing the conflict's root causes.

Keywords: Word - Negotiations - Mediation - Armenian Conflict